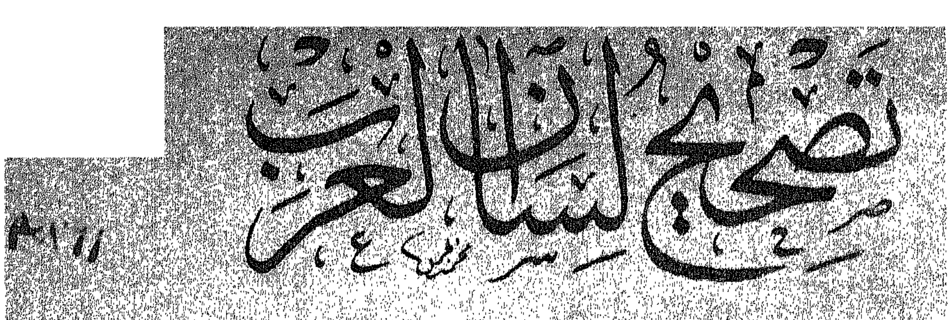




تصحيح لسان العرب

القسم الاول



بقلم الفقير اليه تعالى

احمد تيمور

﴿ عني بطبعه ونشره ﴾

محمد عبد الجواد الأصمعي



﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

طبع بمطبعة الجمالية - بمصر



والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(أمّا بعد) فهذه تنبيهات على أغلاط وقعت فى نسخة لسان العرب للامام ابن منظور المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠٠ — ١٣٠٨ كنّا عثرنا عليها أثناء المراجعة ونشرنا عنها فصولا فى صحيفة المؤيّد ومجلتى الضياء والآثار ثمّ بدا لنا أن نجمع شتاتها وننظم شملها فى هذه الاوراق بعد أن نضم عليها مالم يسبق لنا نشره من قبل . ولسنا فى ذلك بمدّعين عصمة أو متبجحين بفضل وانما هو جهد المقلّ دعانا الى عرضه على الانظار حرصنا على ردّ الكتاب الى نصابه من الصحّة فان لم نكن وُفّقنا فيه الى الاصابة فحسبنا منه ارشاد المطالع الى مواضع فيه حريّة بالبحث والنظر .

ولا بدّ لنا قبل الشروع فيما نحن آخذون فيه من التنبيه الى وهمين وقعا فى فاتحة الجزء الاوّل أحدهما فى المقدمة التى عُنى بوضعها العلامة أحمد فارس حيث جاء بها عن المؤلف أنه ولد سنة ٦٩٠ وتوفى سنة ٧٧٢ مع أن ولادته كانت سنة ٦٣٠ ووفاته كانت سنة ٧١١ كما فى الوافى بالوفيات للصفدىّ والدرر الكامنة لابن حجر والمنهل الصافى لابن تغرى بردى والبغية للسيوطىّ فلم يزاحم زمنه زمن صاحب القاموس كما توهمه العلاّمة المذكور وسبقه فيه العلاّمة ابن الطيّب لانّ ولادة المجد كانت سنة ٧٢٩ أى بعد وفاة ابن منظور بنحو ثمانى عشرة سنة .

والثانى فى ترجمة المؤلف الواردة فى الصفحة الاولى من هذا الجزء والمنقولة من بغية الوعاة للسيوطىّ فقد جاء بها أنه جمع فى كتابه هذا بين (التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية) والصواب أن الجمهرة ليست ممّا جمعه بل مبنى كتابه على الخمسة فقط وهى التى صرح بأسمائها فى خطبته .

ثم نشرع فيما [illegible] من الاغلاط فنقول .

(من ذلك ما جاء فى باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ج ١ ص ٨ س ٨)

« وأمّا تقارب بعضها من بعض [illegible] عدها فانّ لها سرّاً فى النطق يكشفه من تعنّاه كما تكشف لنا سرّه فى حلّ المتر[illegible] » . والصواب (من تعنّاه) يقال تعنّى الشئ وتعنّاه اذا قاساه وتجشّمه .

(وفى مادة — أ ج أ — ج ١ ص ١٥ س ٨) رُوى لابى النجم « قد حيّرته جنّ سلمى وأجا » وجاء بعده « أراد أجأ فخفّف تخفيفاً قياسيّاً الخ » . ورُوى أجا الثانى بالالف آخره مخففاً غير مهموز والصواب همزه على أصله لانّ المراد أنه كان كذلك فخفّفه الشاعر بحذف همزته والا فأىّ معنى لتخفيف المخفّف . (١)

(وفى مادة — ب ر أ — ج ١ ص ٢٤ س ١٥) عند الكلام على جمع برىء « وبرىء وبُرَآءُ مثل ما جاء من الجموع على فُعَال نحو تُؤَام ورُبَاء فى جمع تَوْأم ورُبّى » . ورسم (رباء) بالهمز فى آخره أى فى موضع اللام من فعال ولا يكون هذا جمعاً لرُبّى لانّ لامها باء فالصواب أن يقال فى جمعها رُباب بالباء فى آخره وهو الذى ذكره المصنّف وصاحب القاموس وغيرهما فى مادة (ر ب ب) . وقال سيبويه فى كتابه فى باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف للجمع وقالوا رُبّى ورُباب حذفوا الالف وبنوه على هذا البناء كما ألقوا الهاء من جَفْرة فقالوا جِفار الا أنهم قد ضمّوا أوّل ذا كما قالوا ظِئْر وظُؤار ورِخْل ورُخال انتهى .

(تتمّة) هذا الجمع من الجموع العزيزة النادرة لانّ فُعالا بضمّ الاوّل وتخفيف العين ليس من أبنية جموع التكسير المعروفة وانما سُمع فى ألفاظ قليلة كثُنى وثُناء وعَرْق وعُراق وفرير وفُرار ورَذْل ورُذال ولهذا ذهب بعضهم الى أنه اسم جمع وقال آخرون بل هو جمع ولكنّ الاصل فيه الكسر والضمّ بدل منه . وقد كنت تتبّعت ما ورد منه فاجتمع لى اثنا عشر لفظاً ثم رأيت العلامة شهاب الدين الخفاجى زاد عليها كثيراً فى شرحه لدرّة الغوّاص فمن شاء

(١) نبهنا بعض الادباء الى أن أثر الهمز موجود بنسخته ولكنه ضعيف الظهور فراجعنا عدة نسخ من اللسان فرأيناه فى بعضها ظاهراً بنقطة صغيرة على الالف كما قال وفى بعضها ممحواً كما هو فى نسختنا فآثرنا ابقاء التنبيه عليه ليستدرك فى النسخ التى لم يظهر فيها ولا يخفى انه لا يدخل هذا الا عيباً مطبعياً لا خطأ فى الرسم .

الوقوف عليها وعلى اختلاف أقوالهم فيها فليراجع (ص ١٤١) من الشرح المذكور المطبوع في الجوائب .

(وفي مادة — ج و أ — ج ١ ص ٤٤) رُوي قول الشاعر

« تنازعها لونان وَرْدٌ وجُؤْوَةٌ ترى لإياء الشمس فيه تحدّرا »

ثم جاء بعده « أراد وُرْدة وجُؤْوة فوضع الصفة موضع المصدر » . وضُبط (إياء) بكسر أوّله والصواب فتحه لانك تقول إيا الشمس وأياؤها أي ضوءها وحسنها اذا كسرت أوّله قصرت وإن فتحته مددت كما نصّ عليه المصنّف في مادة (أ ي ى — ج ١٨) والمجد في القاموس والتبريزيّ في شرح المعلقات وذكره ابن سيده في المخصص في باب ما يكسر فيقصر ويفتح فيمدّ . وقد ضُبط بالكسر أيضا في مادة (ورد — ج ٤ آخر ص ٤٧٠) ورُوي هناك بالباء الموحّدة فزيد خطأ على خطأ . وضُبط هنا (المصدر) من قوله (فوضع الصفة موضع المصدر) بكسر أوّله والصواب فتحه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ت أ — ج ١ ص ٤٦ س ٢٢) « رجل حِنْتَأْوٌ وامرأة حنتأوة قال وهو الذي يُعجب بنفسه » . وضُبط (يعجب) هنا وفي مادة (ح ن ت — ج ٢ ص ٣٣١) بالبناء للمعلوم والصواب ضبطه بالبناء للمجهول لانك تقول أعجبته نفسه فهو مُعجَبٌ بها وقد تكرر هذا الخطأ في مواضع من الكتاب ووقع مثله في مادة (ع ى ر) من القاموس طبع بولاق وكأنه كان شائعاً بين المصحّحين قبل طبع اللسان فقدروا قول المتنبّي في شرح العكبريّ المطبوع ببولاق أيضا

إن أكن معجباً فعجب عجيب لم يجد فوق نفسه من مزيد

بكسر الجيم من (معجبا) والصواب فتحها لما ذكرنا . ووقع لهم مثله في مجمع الامثال للميدانيّ المطبوع بتلك المطبعة فضبطوا (معجبة) من قولهم (كلّ فتاة بأبيها معجبة) بكسر الجيم ولكنهم ضبطوها بالفتح في أمالي القالي (ج ٢ ص ٧١) كما فتحوها في كلمة (يعجبان) الواقعة في قول عُروة بن أذينة من شرح الحماسة (ج ٣ ص ١٤٤)

لا يُعْجَبَانِ بقول الناس عن عُرُضٍ ويُعْجَبَانِ بما قالا وما صنعا

ويدلّك على صحّة ما ذكرنا نصّ القاموس وشرحه على أن قولهم (ما أعْجَبَهُ برأيه) شاذّ لا يُقاس عليه لبنائه من المجهول كما أزهاه وما أشغله ولو كان مبنيّا من المعلوم ما نصّا على شذوذه ولكان التعجّب على بابه

وفي كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفديّ نقلا عن تثقيف اللسان

للصقلي « أنا معجب بك » وصوابه معجَب بك بفتح الجيم وكذلك الذي فيه كِبْرٌ لا يقال فيه إلا معجَب أيضاً فأما معجِب فهو الذي يعجبك » .

(وفي مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) « ونَصْل يَثرِبيّ

وأثربيّ منسوب الى يثرب وقوله * وما هو الا اليثربيّ المقطّع * زعم بعض الرواة أن المراد باليثربيّ السهم لا النصل وأنّ يثرب لا يُعمل فيها النصال » . ورُوي (يترب) بالمثناة الفوقيّة والصواب بالمثلثة لانّ الكلام في طَيْبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام . وأمّا يترب بالمثناة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو ممّا هاهنا .

(وفي مادة — ج ن ب — ج ١ ص ٢٧٠ س ٩) « ورجُلٌ ليِّنُ

الجانب والجَنْب أي سَهْلِ القُرْب » . ورُوي (سهل) بالجرّ ولا وجه له والصواب رفعه على أنه عطف بيان على ليّن أو على البدليّة منه .

(وفي مادة — ح س ب — ج ١ ص ٣٠٦) رُوي لنهيك الفزاريّ

« لتَقَيتَ بالوَجْعاء طَعنةَ مُرْهَفٍ مُرّانَ أو لثَوَيتَ غيرَ مُحَسَّبِ » (١)

وضُبط (لتقيت) بكسر القاف والصواب فتحها لانه من تَقَى يَتْقِي كقضى يقضي بمعنى اتّقى قال أوس يصف رمحاً

تَقَاكَ بكَعْبٍ واحدٍ وتَلَذُّهُ يداكَ اذا ماهُزَّ بالكفّ يَعْسِلُ

يريد اتّقاك . ومنه قول أبي العلاء المعرّيّ

تَقَتْكَ على أكتافِ أبطالها القنا وهابتك في أغمادهنّ المناصل

أي اتقتك .

ورُوي (محسِّب) في البيت بكسر السين على أنه اسم فاعل ومقتضى تفسير المصنّف أنه بفتحها على أنه اسم مفعول فقد قال قبله « حسّبته اذا وسّدته » واستشهد بالبيت ثمّ قال في تفسيره « ولثويت هالكاً غير مُكَرَّم لا مُوَسَّد ولا مكفّن أو معناه لم يرفعك حسبك فينجيك من الموت ولم يُعظَّم حَسَبُك » انتهى . وعلى كلا التفسيرين يتعيّن الفتح في (محسَّب) .

(وفي هذه الصفحة س ٢٠) « والمَحْسَبة الوسادة من الأدَم وحَسَّبه أجلسه

على الحُسْبانة أو المَحْسَبة » . وضُبطت (المحسبة) في الموضعين بفتح الميم وكذلك

(١) رواه أبو مسلم محمد بن احمد الكاتب في مجالسه (للمست بالوجعاء) الخ .

جاءت مضبوطة بالقلم بالفتح فى هذه المادة من القاموس طبع بولاق ولم ينص الشارح على ضبطهما ولكنهما ضبطت بكسر الميم فى مادة (ز ن ن — من اللسان ج ١٧ ص ٦١ س ٢٤) وفى (ج ٤ ص ٧٤) من المخصص ومادة (ح س ب) من القاموس طبع الميمنية وهو الصواب على ما يظهر لنصهم على كسر الاول فيما جاء فى معناهما من وزنهما كمرفقة ومصدغة ومخدة لعدهم إياهما من الآلات فحملهما على ما جاء من نوعهما أولى عند فقدان النص .

(وفى هذه الصفحة أيضا س ٢٢) « هذا ما اشترى طلحة من فلان فتاه بخمسمائة دَرْهم بالحسب والطيب » . وضُبط (درهم) بفتح أوله والصواب كسره ولم يحك أحد من اللغويين فى الدال ضبطاً آخر وانما نصوا على جواز الفتح والكسر فى الهاء وعلى كونه جاء أيضاً على زنة مِحراب وعد القلقشندى فى صبح الاعشى فتح داله من لحن العامة وكذلك فعل ابن الجوزى فى تقويم اللسان فقال « تقول العامة دَرهم بفتح الدال والصواب دِرْهَم بكسر داله وقال ابن الاعرابى تقول العرب دِرْهَم و دِرْهِم و دِرْهام » قال الصفدى فى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف بعدما نقل هذه العبارة « قلت الثلاثة بكسر الدال والاول بفتح الهاء والثانى بكسرها » .

(وفى مادة — د ب ب — ج ١ ص ٣٥٨ س ٢١) « وقال ابن الاعرابى الدِّبادِب والجُبا جِب الكثير الصياح والجلبة وأنشد

إيّاكِ أن تستبدلى قَرِدَ القفا حَزَابِيَةً وهَيَّبَاناً جُباجِبا

ألفَّ كأنّ الغازلات مَنحنَهُ من الصُّوف نِكثاً أولئيماً دُبادِبا »

وكتب المصحح بالحاشية ما نصه « قوله والجباجب هكذا فى الاصل والتهذيب بالجيمين وحرر » . قلت لم يظهر لى وجه توقف المصحح فى هذه الكلمة مع ورودها فى مادة (ج ب ب ج ١) واستشهاد المصنف عليها بهذين البيتين منسوبين هناك لعبد الله بن الحجاج التغلبى

(وفى مادة — دل ب — ج ١ ص ٣٦٣) رُوى لمسكين الدارمى

« بأيديهم مغارفُ من حديد أُشَبِّهها مُقَيَّرَةَ الدَّوالى »

وقال المصنف « ذهب بعضهم الى انه أراد مقيّرة الدواليب فابدل من الباء ياء ثم أدغم الباء فى الياء فصار الدوالى ثم خفف فصار دوالى » . والصواب (ثم أدغم الياء فى الياء) بالمثناة التحتية فيهما .

(وفى مادة — ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٦ أول المادة) « الذَّبُّ الدفعُ والمنعُ » بنصب (الذبّ) والوجه رفعه بالابتداء

(وفى مادة — س ق ب — ج ١ ص ٤٥١ س ٢) فى الكلام على السقب أى ولد الناقة « وقيل هو سَقْبٌ ساعة تضَعُه أمّه » والصواب (تَضَعُه) .

(وفى مادة — ش ب ب — ج ١ ص ٤٦٣) رُوى قول الشاعر

« بمَوْرِكتين من صَلَوَىٌّ مِشَبِّ   من الثيران عَقدُها جميل »

وضُبط (صلوىّ) بشدّ الياء وفتحها والصواب بالتخفيف والسكون لأنه مثنّى صَلاً وهو ما كان عن يمين الذَّنب وشماله والمَوْرِك والموركة الموضع الذى يجعل عليه الراكب رجله وبهذا الضبط يستقيم الوزن .

(وفى مادة — ض ب ب — ج ٢ ص ٢٧ س ١٦) « وضَبَّبْتُ على الضَّبّ اذا حَرْشْتَهُ تخرج اليك » بسكون الراء والشين من (حرشته) والصواب فتح الراء كما لا يخفى .

(وفى مادة — ط ى ب — ج ٢ ص ٥١ س ١٧) « قوله عزّ وجلّ طِبْتم فادخُلوها خالدين معناه كنتم طَيِّبين فى الدنيا فادخلوها » . وجاء (كتتم) هكذا بتاءين وصوابه كنتم بنون فتاء وهو ظاهر .

(وفى مادة — ع ت ب — ج ٢ ص ٦٥ س ٢٣) « والتَّعتُّبِ التجنّى تعتّبَ عليه وتجنّى عليه بمعنى واحد » . ورُوى (التعتّب) بالجرّ والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره التجنّى .

(وفى مادة — ع ى ب — ج ٢ ص ١٢٥) رُوى لبعضهم

« وصاحبٍ لى حَسَنِ الدُّعابه   ليس بذى عَيْبٍ ولا عَيّابه »

وضُبطت (الدعابة) هنا بكسر الأول وفى مادة (د ع ب — ج ٢٠ ص ٢٧٤ س ٥) بفتحه والصواب ضمّه كما نصّ عليه فى القاموس وغيره ومعناها فى الموضعين اللّعب والمزاح .

(وفى مادة — غ ض ب — ج ٢ أول ص ١٤١) رُوِى لدُرَيد بن الصِّمَّة يرثى أخاه عبد الله

« فان تُعْقِب الايّامُ والدهرُ فاعلموا   بنى قارِبٍ أنَّا غِضابٌ بمَعْبَد
وإن كان عبدُ الله خَلَّى مكانه   فما كان طَيّاشاً ولا رَعِشَ اليَد »

ثم جاء بعده « قوله مَعْبَد يعنى عبدَ الله فاضطُرَّ ومَعْبَدٌ مشتق من التعبّد فقال بمعبد وانما هو عبد الله بن الصِّمَّة أخوه » . وضُبط (فاضطَرَّ) بفتح الطاء أى بالبناء للمعلوم والصواب ضمّها لانك تقول اضطَرَّه فلان الى كذا تريد أحوجه وألجأه فاضطُرَّ هو بالبناء للمجهول .
ووقع مثله فى مادة (س م و — ج ١٩ — أوّل ص ١٢٣) فى قوله « جاء به هذا الشاعر لمّا اضطَرَّ على القياس المتروك » فضُبط بفتح الطاء أيضاً . وكذلك وقع مثله فى مادة (أ ض ض — ص ٣٢١) من القاموس طبع بولاق .

(وفى مادة — ك ل ب — ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) « أرض كَلِبة أى غليظة قُفٌّ لا يكون فيها شجر ولا كَلأٌ ولا نكون جَبَلاً » . وروى (نكون) بالنون أوّله وصوابه بالمثنّاة الفوقيّة لعود الضمير فيه الى الارض .

(وفى مادة — ف ت ت — ج ٢ ص ٣٦٩) رُوِى لزهير

« كأنّ فُتات العِهْن فى كل منزل   نزلن به حَبُّ القَنَى لم يُحطَّم »

ولا معنى هنا للقنى بالقاف وانما هو الفَنَا بالفاء وهو عنب الثعلب أو شجر ذو حَبّ أحمر وبه رُوِى البيت فى مادة (ف ن ى — ج ٢٠ ص ٢٥) ولم نر فى شرح المعلقات غير هذه الرواية فيه .

(وفى مادة — ح ى ث — ج ٢ ص ٤٤٥ س ١١) « حيثٌ ظرف مبهم من الامكنة » الخ بتنوين (حيث) والصواب بناؤها لان كلام المصنف عنها صريح فى إرادته المبنية لا المعربة فى لغة بنى فقعس التى تكلم عليها بعد ذلك .

(وفى مادة — ل و ث — ج ٣ آخر ص ٧) « وقال الورى لم يُلِثْ لم يُبطئ » هكذا بغير نقط فى (الورى) وكتب المصحّح فى الحاشية « كذا فى الاصل بلا نقط ولا شكل ويمكن أنه البورى نسبة الى بور بضمّ الباء بلدة بفارس خرج منها مشاهير والله أعلم » . قلنا الراجح أنه (التَّوَّزِيّ) بفتح المثنّاة الفوقيّة والواو المشدّدة و بالزاى وهو

اسم كثير الورود فى النقول اللغوية كما يعلم بالتتبع و يُراد به عبد الله بن محمد بن هرون الامام اللغوى أحد من قرأ على الجرمى والاصمعى وروى الكثير عن أبى عُبيدة ونسبته الى توّز بلدة بفارس يقال لها توّج أيضا .

(وفى مادة — ح ر ج — ج ٣ ص ٥٩) رُوى لعنترة يصف ظليما وقُلُصه

« يَتْبَعْنَ قُلَّةَ رأسه وكأنه * حَرَجٌ على نَعْشٍ لهن مُخَيَّمُ »

و رُوى (مخيّم) بالرفع على أنه نعت لحرج والصواب جرّه على أنه نعت لنعش وبه ضُبط فى مادة (ن ع ش — ج ٨ ص ٢٤٧) ومعناه المجمول عليه خَيْمة كما فى شرح ابن النحاس على المعلقات . وللحرج معان أوفقها لما هنا أنه خشب يُشدّ بعضه الى بعض و يُجعل فوق نعش الميّت . ولا يخفى أنّ قوافى القصيدة كلها مجرورة فلا داعى لتوهّم اقواء لم ينصّ عليه أحد .(١)

(وفى مادة — س ب ج — ج ٣ ص ١١٨ س ١٧) «السَّبِيجَةُ القميص فارسىّ معرّب ابن السكّيت السَّبِيج والسَّبيجة البقير» . ورُوى (السبيحة) بالحاء المهملة والصواب بالجيم كما لا يخفى .

(وفى مادة — ع ر ج — ج ٣ ص ١٤٥) رُوى لابى المكعّب الاسدىّ

« أفكان أوّلَ ما أثبت تهارشتْ * أبناءُ عُرْجَ عليك عند وِجارِ »

وجاء بعده « يعنى أبناء الضباع وترك صرف عُرْج لانه جعله اسما للقبيلة . وأما ابن الاعرابىّ فقال لم يجُرّ عرج وهو جمع لانه أراد التوحيد والعُرْجة » الخ . وضُبط (لم يجرّ) بفتح فضمّ مع تشديد الراء أى بجعله مضارعا لجرّ والكلامُ هنا فى منع الصرف فكان الصواب أن يُضبط بضمّ فسكون مع تخفيف الراء من أجراه يُجْرِيه بمعنى صرفه وهو اصطلاح لهم يعبر به سيبويه فى الكتاب وصاحب القاموس فى بعض المواضع

(١) أورد علينا بعض الادباء أن ذلك يصح اذا جعل مخيّم اسم مفعول وأما على جعله اسم فاعل فهو مرفوع نعت لحرج ولا يصح غيره ثم نقل نص صاحب اللسان فى مادة (ن ع ش) على مجىء الروايتين فى البيت أى كسر الياء وفتحها . ونقول ليس فى عبارة صاحب اللسان وذكره للروايتين فى (ن ع ش) ما يعين الرفع اذ لا مانع من أن يكون (مخيِّم) الواقع فى الرواية الاخرى أى بصيغة اسم الفاعل نعتاً لنعش أيضاً من خيّم اللازم بمعنى دخل الخيمة والمراد عليه حرج قد خيّم هو فيه . وانما عرضنا نفى رواية الجر لان فى الرفع الاقواء وهو عيب لا يسكت عنه وقد راجعنا ما بأيدينا من شروح المعلقات وشرح الاعلم على ديوان عنترة فلم نجد أثراً لذكره .

قال الخفاجيّ في شفاء الغليل[1] في كلامه على (جهنّم) « لم تُجَرّ يعني لم تنصرف وهي عبارة سيبويه والمنصرف وغير المنصرف عبارة البصريّين واصطلاح الكوفيين المُجْرَى وغير المُجْرَى » انتهى والمعنى عليه ظاهر من سياق العبارة إذ لا خلاف في أن لفظ (عرج) في البيت مجرور للاضافة وان كان جرّه بالفتحة . اللهمّ الا اذا حملناه على تساهل الكوفيّين وبعض النحاة في التعبير عن ألقاب الاعراب فيكون المراد بالجرّ هنا الكسر غير أننا نرى ضبطه على ماذكرناه أولى منعا للالتباس .

(وفي مادة - ع ن ج - ج ٣ ص ١٥٤ س ٣) « والعَنْجُ أن يجذب راكب البعير خِطامَهُ قِبَلَ رأسه حتى ربّما لزم دِفْراهُ قادمة الرحل » . ورُوِي (دفراه) بالدال المهملة والصواب بالمعجمة وهي العظم الشاخص خلف أُذُن البعير والمراد حتّى تحاذي أذن البعير قادمة الرحل من شدة الجذب .

(وفي مادة - غ م ل ج - ج ٣ ص ١٦١) رُوِي لابي نُخَيْلة في وصف ناقة تَعْدُو في خرق واسع

« تُغْرِقُهُ طَوْرًا ابتَدِي تَدْرِجُهْ * وتارة يُغرِقها غَمَلَّجَهُ »

هكذا بضبط (غملّجه) بفتح الجيم وضم الهاء والصواب ضمّ الجيم لرفعه على الفاعليّة ليغرق واسكان هاء الوصل .

(وفي مادة - ف ر ج ج ٣ ص ١٦٦) رُوِي للَبيد

« فعدتْ كلا الفرْجَيْن تَحْسَبُ أنه * مَوْلَى المخافة خلْفها وأمامها »

ورُوِي (فعدت) بالعين من العدو وهو شيء لم يروه أحد ، وان الصوابَ (فغدت) بالفاء والغين المعجمة من غدا يغدو أو بالمهملة [illegible] وهما الروايتان المنصوص عليهما في شروح المعلقات وبالأولى ورد البيت في مادة (ول ي - ج ٢٠ ص ٢٩١) الا أنه روى فيه (خلفها وأمامها) مع ان القصيدة مرفوعة الرويّ فالصواب رفعهما قال الزوزنيّ خلفها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خلفها وأمامها ويكون تفسير كلا الفرجين ويجوز أن يكون بدلا من كلا الفرجين

(١) شفاء الغليل كتاب في المعرب والدخيل مشهور ورد اسمه في نسخه المطبوعة بالعين المهملة وهو المشهور أيضاً على الالسنة ونقل عنه [illegible] ولا في [illegible] فأورده بالمهملة وكذلك فعل الشيخ مصطفى المدني في كتابه المعرب والدخيل ورأيناه أيضاً وارداً بها في عبارات بعض المؤلفين فلا بد أن يكون مؤلفه قصد تسميته بذلك فليتنبه الناظر .

وتقديره فغدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة .

(وفى مادة ك ج ج — ج ٣ ص ١٧٥ س ١٩) « الكُجَّةُ بالضم والتشديد لُعبة للصبيان قال ابن الاعرابىّ هو أن يأخذ الصَّبىّ خِرقة فيدوّرها ويجعلها كأنها كُرّة ثم يتقامرون بها » . وضُبط (كُرّة) بتشديد الراء والصواب تخفيفها على وزن ثُبة بنصّ القاموس .

(وفى مادة ن ض ج — ج ٣ ص ٢٠٢ س ٧) « ونَضِجت الناقة بولدها ونَضَّجَتْه وهى مُنَضِّج جاوزت الحقّ بشهر ونحوه ولم تُنتِج أى زادت على وقت الولادة » . ورُوى (الحقّ) بالجرّ والصواب نصبه على المفعولية لجاوزت وهو ظاهر . ولا يبعد أن تكون اللفظة ضُبطت فى الاصل بضبطتين أى بفتح الحاء وكسرها لأنّ الحقّ اذا كان بالمعنى الوارد هنا جاز فى أوله الضبطان كما فصّله المؤلف وصاحب القاموس فى موضعه فحوّل الناسخ الكسرة الى القاف ولم ينتبه لها المصحّح .

(وفى مادة ب د ح — ج ٣ ص ٢٣٠ س ١٧) « والبَدْحُ من قولهم بَدَح بهذا الامر أى باح به » والصواب (بَذَح) بالذال المعجمة وهو ظاهر .

(وفى مادة ذ ب ح — ج ٣ ص ٢٦٤ س ٦) « وتَدابحَ القومُ أى ذبح بعضهم بعضاً قال التّمادُح التّدابُحُ » . والصوابُ التذابحُ بالذال المعجمة لأنّ الكلام فى مادة الذبح ولا معنى هنا للتدابح بالمهملة .

(وفى مادة س ي ح — ج ٣ ص ٣٢٣ س ١٤) « وفى حديث علىّ رضى الله عنه أولئك أئمة الهُدى ليسوا بالمساييح ولا بالمذاييع البُذُر يعنى الذين يسيحون فى الارض بالنميمة » . وورد (يسيحوا) هكذا بحذف النون والصواب يسيحون بإثباتها لتجرّد الفعل من الناصب والجازم . وسيأتى الكلام على حذف هذه النون مفصّلا فى مادة (ط ل ق) .

(وفى مادة و د ح — ج ٣ ص ٣٩٦) رُوى لعُبيد

« فمن بنجوته كمن بعقوته * والمستكنُّ كمن يمشى بقرواح »

والصواب (عَبيد) بفتح أوّله أى ابن الأبرص الشاعر وبها ضُبط أيضاً فى مادة (ن ج و ج ٨ ص ٩٨ س ١٣) ونُسب لابن الأبرص المذكور والبيت من قصيدة

له يصف بها السحاب أولها (هبّت تلوم وليست ساعة اللاحي) والصواب فيه عَبيد بفتح فكسر كما نصّ عليه الامام ابن خلكان في آخر ترجمة ابن دُرَيْد والحافظ شمس الدين الذهبيّ في كتاب المشتبه في أسماء الرجال والبغداديّ في خزانته (ج ١ ص ٣٢٣) . (وفي مادة ج ر ض ج ٨ ص ٣٩٩ س ١٤) «أوّل من قاله عُبيد ابن الابرص» أي المثل المشهور (حال الجَريض دون القريض) فضُبط بضمّ فكسر وهو ضبط عجيب والصواب ما ذكرنا .

ومما يُستأنس به في ضبطه قول أبي تمام من قصيدة

لمّا أظلّتني غمامك أصبحت * تلك الشهود عليّ وهي شهودي

من بعد أن ظنوا بأن سيكون لي * يوم ببغيهم كيوم عَبيد

قال الصوليّ في شرحه على الديوان يعني عَبيد بن الأبرص الأسديّ أتى النعمان في يوم بؤسه الذي كان لا يلقاه فيه أحد الا قتله فقتله وكان يأمل أنه هجاه .

وقال التبريزيّ في شرحه هو عَبيد بن الابرص الشاعر قتله عمرو بن هند .

وقول أبي العلاء المعرّيّ في لزوم ما لا يلزم

يَوَدُّ الفتى أنّ الحياة بسيطة وأنّ شقاء العيش لبس يَبيدُ

كذاك نعام القفر يخشى من الردى وقوتاه مَرْوٌ بالفلا وهَبيدُ

وقد يُخطئ الرأيَ امرؤٌ وهو حازم كما اختلّ في نظم القريض عَبيدُ

أراد عَبيد بن الابرص في قوله (أقفرَ من أهله ملحُوبُ) فإنه أخلّ بوزن أبيات منها . فيُعلم ممّا تقدم أنّ مراد الشاعرين عَبيدُ بن الابرص واذا تأمّلت قوافي القصيدتين وجدت حركة الحذو فيهما مجانسة للردف والتأسيس ممّا يتجنّبه المولّدون ويستبعد من مثل أبي تمّام فضلاً عمّن التزم في شعره ما لا يلزم .

وممّا يُستأنس به أيضا قول أبي سعيد الرستميّ من قصيدة في وصف شعره

قوافي اذا ما رآها المشوقُ هززن له الغانيات القدودا

كسون عَبيداً ثياب العَبيد وأضحى لبيدٌ لديها بليدا

(وفي مادة — أرخ ج ٣ ص ٤٨٢ س ٤) في تفسير بيتين «قال الفرزدق

يلد الرجال والأرْخ ولد البصرة ويقتّش أي يسكن او الأُخْلوم الصمّام بين

شفتيه » . والصواب (والأُطوم) بتقديم واو العطف على الالف وهو ظاهر .

(وفي مادة — ز ل خ — ج ٣ ص ٤٩٨ س ١٤) « وسئل أبو الدُّقيش عن تفسير هذا البيت بعينه فقال الزَّلَخُ أقصى غاية المغالي لزَلْخُ غلوةَ سهمٍ » والصواب (والزَّلْخُ) .

(وفي مادة — ج د د — ج ٤ آخر ص ٧٨) « وبه سمت المدينة التي عند مكة جُدَّة » والصواب (سُمِّيَت) وهو ظاهر . نعم يصح (سُمَتْ) إن جعلناه من سُمِيَ مجهول سَمَاه يَسْموه بمعنى سَمَّاه ثم أجريناه على لغة طيِّىء بأن نفتح عينه ليصير (سُمَا) لأنهم يكرهون مجيء الياء المتحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها لتنقلب ألفاً فيقولون في مثل رَضِيَ مبنياً للمعلوم رضا وفي رُضِيَ المجهول رُضَا قال شاعر منهم

تستوقد النَّبْل بالحضيض ونصطاد نفوساً بُنَتْ على الكَرَم

أراد بُنِيَتْ . إلا أن كل هذا تكلف ظاهر لا داعي له وما يجوز لطيىء أو لغيرهم لا يجوز التعبير به في كتب اللغة ولكن يؤتى به لبيانه وشرحه لأنها إنما وضعت لتوضيح المشكل وتفسير المستغلق لا للإغراب باللغات .

(وفي مادة — ج ع د — ج ٤ س ٩٥) روى قول الراجز

« قد تيَّمتني طفلةٌ أملود بفاحم زيَّنه التجعيد »

وضبط (طفلة) بكسر الطاء والصواب فتحها لأن المراد هنا المرأة الرخصة الناعمة لا التي في سن الطفولة . (١)

(وفي مادة — ج و د — ج ٤ س ١١١) روى للفرزدق

« قوم أبوهم أبو العاصي أجادهم قرمٌ نجيبٌ لجدّاتٍ مناجيب »

(١) أورد علينا بعض الأدباء أن « الطفلة بالكسر تطلق على الأنثى إلى البلوغ كما في المصباح ولا مانع من تحققها قبيل البلوغ فلا وجه لعد الكسر خطأ » ونقول نعم لا مانع من ذلك ولكن لا يخفى ما فيه من التكلف والبعد عن مرامي الشعراء في الغزل اللهم إلا إذا كان هنالك ما يدل على أن القائل كان يتعشق طفلة صغيرة فهو بها في شعره وبعد فلا نخال هذه الكسرة إلا خطأ من الناسخ جرى فيه على ما جرى عليه في مادة (غ ي ل — ص ٢٥٩) في قول الشاعر

علق هوداً طفلة ممكورة لذة أعين فاسمى [illegible]

فإنه ضبطها أيضاً بكسر الطاء وهو ظاهر الغلط، لأنه وصف المخود بالفتاة الشابة وقد مر بك في المصباح أن الشباب سن قبيل الكهولة .

وضُبط (الجدّات) بفتح التاء كأنهم توهّموه ممنوعا من الصرف والصواب كسرها مع التنوين .

(وفى مادة — س أ د — ج ٤ ص ١٨٤) رُوى لبعضهم

« لم تلقَ خيلٌ قبلها مالَقِيَتْ * من غِبِّ هاجرة وسير مُسْأَدِ »

وضُبط (لقيت) بثلاث فتحات ثمّ جاء بعده « أراد لَقِيَتْ وهى لغة طيّىء » .
قلنا المراد بلغة طيّىء أنهم يقولون فى مثل لَقِيَهُ يَلْقاه لقاهُ يَلْقاه كما تقدّم الكلام عليها قبل هذا لأنهم ينطقون بالفعل على ما رُسم به فى البيت . ومن المعلوم أنّ الفعل الناقص اذا كان بالالف واتّصلت به تاء التأنيث سقطت ألفه فيقال فى مثل رَمَى وغَزَا رَمَتْ وغَزَتْ فالصواب فى البيت (ماقد لَقَتْ) كما رُوى فى مادة (ل ق ى — ج ٢٠ ص ١٢٠) وبه يستقيم الوزن .

(وفى مادة — س ن د — ج ٤ ص ٢٠٥ س ١٨) « والسَّنَدُ مُثقّلٌ سنود القوم فى الجبل وفى حديث أُحُد رأيت النساء يُسْنِدْنَ فى الجبل أى يُصَعِّدْن ويروى بالشين المعجمة وسنذكره » . والمراد بالمثقّل المشدّد كما لا يخفى وليس فى لفظ (السّند) حرف مشدّد الاّ السين وهى لا تكون إلاّ مشدّدة متى سبقتها أداة التعريف لأنها من الحروف الشمسيّة وحكمها معلوم ولا نرى أحداً يُعنى بالنصّ على مثلها بل أحْرِ بأن يكون النص هنا مدعاة للاضطراب فى ضبط الكلمة اذ قد يتبادر أن التشديد فى غير هذا الحرف فيقع الاشكال . ومثل هذا وإن كان خارجا عما نتعرّض له وليس مقصوداً بالذات من ذكره هنا الاّ أنّه شيء عرض فقلنا فيه بما ظهر لنا . ولا ندرى عمّن نقل المؤلف هذه الجملة أمّا الحديث وما بعده فمنقول من نهاية ابن الاثير والمتبادر من قوله « ويروى بالشين المعجمة وسنذكره » أنه مذكور فى (ش ن د) مع أن هذه المادّة لا وجود لها فى الكتابين ولا فى كتب اللغة التى بأيدينا ولكن الذى ذكره الامام السيوطىّ فى مختصر النهاية عند الكلام على (سند) أنّ الرواية الاخرى فى الحديث (يشتددن) أى من الشدّ بمعنى الإسراع فى المشى . وبمراجعة باب الشين من النهاية وجدنا فيه مانصّه .

« وفى حديث أحد حتى رأيتُ النساء يشتددن فى الجبل أى يَعْدُون هكذا جاءت اللفظة فى كتاب الحُمَيْدِىّ . والذى جاء فى كتاب البُخارىّ يَشْتَدَّنَ هكذا

جاء بدال واحدة والذى جاء فى غيرهما يَسْنِدْن بالسين المهملة والنون أى يُصَعِّدْن فيه فان صحّت الكلمة على ما فى البخارىّ وكثير ما يجىء أمثالها فى كتب الحديث وهو قبيح فى العربيّة لانّ الادغام إنما جاز فى الحرف المضعّف لمّا سَكَن الاوّل وتحرّك الثانى فأمّا مع جماعة النساء فانّ التضعيف يظهر لانّ ماقبل نون النساء لا يكون الاّ ساكنا فيلتقى ساكنان فيحرّك الاوّل وينفكّ الادغام فتقول يَشْتَدِدْنَ فيمكن تخريجه على لغة بعض العرب من بكر بن وائل يقولون رَدَّتُ ورَدَّتَ ورَدَّنَ (١) يريدون رَدَدْتُ ورَدَدْتَ ورَدَدْنَ قال الخليل كأنهم قدّروا الادغام قبل دخول التاء والنون فيكون لفظ الحديث يَشْتَدّن » انتهى .

وقد نقل صاحب اللسان هذه العبارة بنصّها فى مادّة (ش دد — ج ٤ ص ٢٢٠) إلاّ أنّ ضبط بعض الكلمات وقع مخالفا لما فيها فضبطوا (يَشْتَدْنَ) فى الموضعين هكذا باسكان الدال المخفّفة كما ضبطوا (رَدْتُ) وما بعده بالاسكان والتخفيف أيضاً والكلام فى ذلك هو المقصود من كلّ ما تقدّم فنقول .

المفهوم من عبارة ابن الاثير أنّ الدال فى كلّ ذلك مشدّدة مفتوحة بدليل تصريحه بقبحه فى العربيّة لاجتماع الادغام مع ضمير الرفع المتحرّك الى آخر ما ذكره ولو كانت الدال ساكنة مخففة كما ضُبطت فى اللسان لكان الفعل على بابه مع الضمير ولم يكن هنالك وجه للاستقباح . وكأنّ المصحّح اغترّ بقوله « يشتدن هكذا جاء بدال واحدة » فظنّه نصّاً على حذف إحدى الدالين ولم يفطن لما جاء بعده فى العبارة فوقع فى هذا الضبط . ويعضّد ما ذكرنا قول الامام ابن مالك فى التسهيل « والادغام قبل الضمير لغة (٢) » وقول أبى حيّان فى شرحه « قوله لغة هى لغة اناس من بكر بن وائل يقولون ردّنَ ومرّنَ وردّتْ وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدّروا الادغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله عند ادخالها . وحكى بعض الكوفيّين فى هذا رَدّنّ يزيد نونا ساكنة قبل نون الاناث ويدغمها لانّ نون الاناث لا يكون ماقبلها الاّ ساكنا وكأنّه حافظ على بقاء الادغام فزاد هذه النون » انتهى . وقال الدمامينيّ « وبعضهم يزيد ألفا فيقول رَدّاتُ وهو فى غاية الشذوذ » انتهى أى بزيادة الالف قبل تاء الضمير كما فى شرح التسهيل لعلى باشا . وقد تكلّم سيبويه على هذه اللغة فى باب اختلاف العرب فى تحريك الآخر الخ من الكتاب (ج ٢ ص ١٦٠ من النسخة المطبوعة ببولاق) .

---

(١) ضبطت هذه الكلمة فى كتاب النهاية المطبوع بمصر بضم أولها وهو تحريف ظاهر .
(٢) فى بعض نسخ التسهيل لغيّة .

(وفى مادة — ص ى د — ج ٤ ص ٢٤٩ س ٨) «وقد يقع الصَّيدُ على التَّصيد نفسه تسميةً بالمصدر كقوله تعالى لاتقتلوا الصَّيدَ وأنتم حُرُم». وضُبط (الصِّيد) بكسر أوّله والصواب فتحه لانّ مصدر صاد مفتوح الاوّل قياسا وحسبك استشهاده بالآية الكريمةوهو فيهامفتوح.

(وفى مادة — ط ر د — ج ٤ ص ٢٥٨) «والطَّريدَةُ لُعْبة الصِّبيان صبيانِ الأعراب يقال لها المَأسَة والمَسَّة وليست بثبت وقال الطِّرِمّاح يصف جوارىَ أدركن فترفّعن عن لَعِب الصغار والأحداث

قَضَتْ من عِناقٍ والطَّريدَةِ حاجةً   فهُنّ الى لَهْوِ الحديث خُضُوع»

ورُوى (عناق) بالنون والقاف والصواب (عَياف) بفتح أوله وبالمثناة التحتيّة والفاء وهى لُعْبة أخرى للصبيان قال عنها صاحب القاموس «والعَياف كسحاب والطريدة لُعبتان لهم أو العَياف لعبة الصِّبيانِ» . وقال المصنف فى (ع ى ف — ج ١١ ص ١٦٨) «عَياف والطريدة لعبتان لصبيان الاعراب وقد ذكر الطرمّاح جوارى شببْن عن هذه اللُّعَب فقال قضت من عياف والطريدة» الخ وحسبنا به دليلا على ماذكرنا . والذى فى مادة (ط ر د) من شرح القاموس (عيان) بالمثناة التحتيّة والنون ولم يجر مصحّحه هنا على عادته فى متابعة ما فى اللسان بل تنبّه للخطأ فى كليهمافكتب على الحاشية ما نصّه «قوله عيان كذا بالنسخ وفى اللسان عناق وهما تصحيف والصواب عياف كما فى التكملة» ثمّ نقل عبارة القاموس.

(وفى مادة — ع ب د — ج ٤ ص ٢٦٦ س ١٧) ضُبط (عَدِىّ بن زيد العَبّادىّ) بفتح العين وتشديد الباء والصواب (العِبادىّ) بكسر أوّله وتخفيف الباء. والعجب من الوقوع فى هذا الخطأ بعد أن مرّ على المصحّح فى (ص ٢٦٢) من هذه المادّة «والعِباد قوم من قبائل شتّى من بطون العرب اجتمعوا على النصرانيّة فأنفوا أن يتسمّوا بالعبيد وقالوا نحن العِبادوالنسب اليه عِبادىّ كأنصارىّ» الى أن قال «ومنه عدىّ بن زيد العِبادىّ بكسر العين» . قلناو يؤيّدماذكره المصنف ماجاء فى كتاب الاشتقاق لابن دُرَيد . وقد ضبطوه فى مادة (ح ج ل — ج ١٣ ص ١٥٣) كما ذكرنا بالكسر والتخفيف ولكنّه جاء فى مادّة (خ ن ق) من القاموس مضبوطاً بالقلم بالضبط الاوّل وكأنّهم اعتمدوا فى فتح العين على نصّ الجوهرىّ فى

الصحاح وهو شيء خطّأه فيه الصاغاني وابن خلّكان والمصنّف نقلا عن ابن برّي وصاحب القاموس وشارحه والبغدادي في خزانته (ج ٢ ص ٣٧٠) ولم يستطع صاحب الوشاح الانتصار له الا بقوله «أمّا العباد يعني القبائل فذكره صاحب الضياء بالكسر وذكره الجوهري بالفتح نصًّا وعند ابن فارس بالفتح شكلا» ورأيت على هذه المادّة من الصحاح في نسخة عندي عتيقة مقروءة كان معتمد شارح القاموس عليها في شرحه كما أثبته في آخرها بخطّه ما نصّه «حاشية بخط أبي زكريا المعروف المحفوظ عِباد بكسر العين والنسبة عِباديّ» انتهى . أمّا تشديد الباء فلا معتمد لهم فيه فيما رأينا .

(وفي مادة ـــ ع ق د ـــ ج ٤ أوّل ص ٢٩٠) رُوي لجرير

«تبولُ على القَتاد بناتُ تِيمٍ مع العُنْد النَّوابح في الدِّيار»

وضُبط (تيم) بكسر أوّله والصواب فتحه لأنه إمّا أن يكون مُسمًّى بالصفة المشبّهة أي بالتَّيِم بمعنى العبد أو بمصدر تامَهُ الحبُّ تيمًا وكلاهما مفتوح الاوّل [1].

(وفي مادة ـــ ع ن ج د ـــ ج ٤ ص ٣٠٤) رُوي قول الشاعر

«غدَا كالعَمَلَّسِ في خَدْلَةٍ رُؤُوسُ العَظَاريّ كالعُنْجُدِ»

ورُوي (خدلة) بالخاء المعجمة والدال المهملة وتاء التأنيث آخره وهو خطأ مفسد لمعنى البيت والصواب (حَذْلِهِ) بمهملة فمعجمة مضافا الى ضمير الغائب كما رُوي في مادّة (ع ظ ر ـــ ج ٦ أول ص ٢٦٠) . ومعنى الحُذْل بضمّ أوّله وفتحه حُجزة الإزار والقميص والعملّس الذئب والعظاريّ ذكور الجراد والعُنجد بضمّ العين والجيم الزبيب .

(وفي مادة ـــ ف س د ـــ ج ٤ أوّل ص ٣٣٣) «وفسّد الشيءَ اذا أبارَهُ» وقال ابن جندب

---

(١) أورد علينا بعض الادباء ان الفتح لا يتعين وان كان تعليله ظاهرا لما تقرر من ان الاعلام لا تعلل . ونقول نعم لا تعلل ان كان الضبط عن نص لا عن قول الناظم كما هنا . وما ورد عن التيم في العرب مروي بفتح أوله ومطلق عما علقناه به وقد راجعنا ما لدينا من كتب اللغة ومشتبه الاسماء فلم نجد فيها أثرا للمكسور الاول ولم نرهم خالفوا الا في التيم وهم يطلقون من ناقل [illegible] [illegible] ضبطه بالحركات ولا كلام فيه هنا .

وقالت لهم قد أدركتكم كتيبةٌ * مُفَسِّدَةُ الأدبار مالم تُخَفَّرِ »

ثمّ قال المصنّف في تفسيره « أي اذا شدّت على قوم قطعت أدبارهم مالم تخفّر الادبار أي لم تمنع » . وضُبط (مَفْسَدة) بفتح الميم والسين وهو ضبط عجيب والذى يقتضيه ماقبل البيت وما بعده أن يكون بضمّ الاوّل وكسر السين لانهُ اسم فاعل من فسّد كما لايخفى .

(وفي مادة — ق د د — ج ٤ ص ٣٤٣) رُوى قول الشاعر

« كَسَبْتُ اليماني قدّه لم يُجَرَّد »

ورُوى (كَسَبْتُ) هكذا على أنه فعل ماض مسند لضمير المتكلّم والصواب (كَسِبْتِ) على أن الكاف للتشبيه والسبت بالكسر الجلد المدبوغ وهو مضاف لليماني وضُبط (قدّه) بالنصب والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره لم يجرّد . وصدر هذا العجز

وخدٌّ كقرطاس الشّآمي ومِشْفَرٌ

والبيت لطرفة بن العبد يصف به ناقته فيقول ولها خدّ كالقرطاس في نقايته ولها مشفر طويل كانه من نعال السّبت وذلك مما تُمدح به الابل .

(وفي مادة — ق ص د — ج ٤ ص ٣٥٥) رُوى لبعضهم

« اذا بَرَكَتْ خوَّتْ على ثَفَناتها * على قصبٍ مثل اليراع المُقَصَّدِ »

وضُبط (ثفناتها) بفتح الفاء والصواب كسرها جمع ثَفِنة بكسر الفاء بنصّ القاموس وهي من البعير الركبة وما مسّ الارض من كِرْكِرَتِهِ وسعداناته وأصول أفخاذه . وقد تكرر ضبط هذه اللفظة بالكسر كما ذكرنا في مادة (ث ف ن — ج ١٦) ومادة (خ و ى — ج ١٨) .

(وفي مادة — ق ي د — ج ٤ ص ٣٧٤) رُوى لامرىء القيس

« وقد أغتدي والطيرُ في وكناتها * بمُنجَردٍ قيدِ الاوابد هيكل »

وضُبط (قيد) بالتنوين والصواب حذفه للاضافة واقامة الوزن .

(وفي هذه المادة ص ٣٧٥ س ٢٠) ضُبط (اللّثات) بفتح أوله والصواب كسره وهو جمع لِثَة بالكسر لمغرز الاسنان وقد اشتهر على الالسنة فتح أولها وهو خطأ ينبغي التنبه له . وفي تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفديّ

مايدلّ على أن هذا الخطأ كان شائعاً قبل الآن ومقروناً بخطأ آخر وهو تشديد الثاء فقد نقل عن تقويم اللسان لابن الجوزيّ وتثقيف اللسان للصقليّ ما نصه واللفظ للأخير « ويقولون للحم الاسنان لثّة والصواب لِثَة بتخفيف الثاء وكسر اللام » .

(وفي مادة — ل ه د — ج ٤ ص ٣٩٩) رُوي لطرفة

« بَطيءٌ عن الجلّى سريعٌ إلى الخنى * ذليلٌ بأجماع الرجال مُلهّدُ »

برفع هذه الصفات كلها والصواب جرّها لانها صفات لمجرور ذكر في بيت قبله وهو قوله :

ولا تجعليني كامرئٍ ليس همّهُ * كهمّي ولا يُغني غنائي ومشهدي

ولا معنى للرفع على القطع لأنه يؤدي الى رفع القافية وقوافي القصيدة مجرورة الا اذا أتبعنا النعت الأخير بعد قطع ما تقدمه ولا يخفى عدم جوازه على الصحيح . على أن مثل هذا الاختلاف لو كان مرويّاً في البيت ما سكت عنه رواة المعلّقات وشرّاحها وهم يُعنَوْن بالنصّ على ما هو أقرب منه وأوضح .

فان قيل لو جرينا على ما ذكرتم في كلّ بيت يُروى فذّاً لاحتجنا فيه الى معرفة الرواية أو الوقوف على ما قبله أو بعده وهو ما يكاد يكون مستحيلاً علينا في أغلب شواهد اللسان وغيرها . قلنا إنّما نقول بذلك فيما عُرف وجيء أمامَ ما يعرف فلا حرج فيه متى احتملته قواعد العربيّة . وانك لو تتبّعت موادّ اللسان لرأيت من تدقيقهم في مثله ما يقضي بالعجب و يحكم لك بما ذهبنا اليه فمنه ما رُوي لأبي ذؤيب في مادة (ث و ر — ج ٦ ص ٤٧١)

ولا مشبٌ من الثيران أفرده * عن كَوْرِه كثرةُ الإغراء والطَّرَدِ

فانه يصحّ فيه جرّ الطرد عطفاً على الإغراء و رفعه عطفاً على كثرة ولكنّ المصنف نقل عن ابن برّي[1] أنه خطّأ من رواه بالجرّ لان أوّل القصيدة

تالله يبقى على الايام مُبتقِلٌ * جَوْنُ السَّراة رَباعٌ سِنُّهُ غَرِدُ

وهو عين ما فعلناه في بيت طرفة . ومنه ما رُوي في مادة (ش خ م — ج ١٥ ص ٢١٢)

---

(١) ما ينقله المصنف عن ابن بري ردا على الصحاح للجوهري فمن حاشيته المسماة التنبيه والايضاح عما وقع في كتاب الصحاح وصل فيها الى مادة (و ق ش) فقط ومات قبل اتمامها فأتمها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الانصاري البسطي ولكن المصنف يسند لابن بري كل ما ينقله من هذه الحاشية سواء كان من الاصل أو من التتمة لم يعير باشـ[illegible] فلم أجد أحدا نبه له . وفي نسخ كشف الظنون ان اسم الحاشية التنبيه والايضاح .

ولِثَةٌ قدْ تَبيَّنتْ مُشَخَّمهْ

برفع لثة وقول المصنف نقلا عن ابن برّىّ إنّ الصواب إنشاده ولثةً بالنصب لأن قبله (لمّا رأت أنيابه مُشَلَّمهْ) . ومثله ما رُوِى فى مادة (غ و ق — ج ١٢ ص ١٦٩ للقُلاخ بن حَزْن

مُعاودٌ للجُوعِ والإِملاقِ يَغْضَبُ إن قال الغرابُ غاقِ

أبعدَكُنَّ اللهُ من نِياقِ

برفع (معاود) وقول المصنف نقلا عن ابن برّىّ إنَّ صواب إنشاده معاوداً للجوع لأنّ قبله

أنقذَ هداكَ اللهُ من خِناقِ وصعدَةَ العامِلُ للرُّستاقِ

أقبلَ من يَثرِبَ فى الرفاقِ معاوداً للجوعِ والإِملاقِ

ويشبهه فى تدقيقهم ما رُوِى للفرزدق فى مادة (م ض ح — ج ٣ ص ٤٣٦)

وأمضحتَ عِرضى فى الملاة وشِنتَنِى وأوْقدتَ لى ناراً بكلِّ مكان

وقول المصنف نقلا عن ابن برّى أيضاً إنَّ صواب إنشاده وأمضحتِ بكسر التاء لأنه يخاطب النّوار امرأته وقبله

ولو سُئلتْ عنّى النّوارُ ورَهْطها إذاً لم تُوارِ الناجذَ الشّفَتانِ

لعَمْرى لقدْ رَقَّقْتِنى قبل رِقّتى وأشعلتِ فىَّ الشيبَ قبل أوانِ

ومثله ما رُوِى للسَّبَلى الأَخْيَلِيَّةِ فى مادّة (ق ب ل) — ج ١٤ ص ٥٨)

ولمّا أن رأيتُ الخيلَ قُبْلاً تُبارى بالخدودِ شَبا العَوالى

بضم التاء من رأيت وقول ابن برّىّ إنّ الصواب فتحها لأنها قالته فى فائض بن أبى عقيل وكان قد فرّ عن تَوْبة يوم قتل وبعده

نَسيتَ وِصالَهُ وصدَدْتَ عنه كما صدَّ الأَزَبُّ عن الظِّلالِ

بل قد رأيناهم لا يسكتون عمّا فى أوله الفاء أو الواو إن وقعت إحداهما موضع الأخرى كما فعلوا فى مادة (ض ل ل ج ١٣ ص ٤٢٠) بقول الأسود بن يَعْفُر

وقبلِىَ مات الخالدان كلاهما عميدُ بنى جَحْوان وابن المُضَلَّلِ

فقد نقل المصنف عن ابن برى أنّ صواب إنشاده بالفاء لأنّ قبله

فان يك يومى قد دنا وإخالُهُ كواردةٍ يوماً الى ظِمْءِ مَنْهَلِ

ومثله فى وقوع الواو مكان أو ما رُوِى فى مادة (ح ز ب — ج ١ ص ٣٠٠) لأُميّة ابن أبى عائذ الهُذَلىّ

أوِ اصْحَمَ حامٍ جَرامِيزَه   حَزابِيَةٍ حَيَدَى بالدِحالِ

فقد رواه الجوهريّ في صحاحه (وأصْحَمَ حامٍ جراميزه) ونقل المؤلف عن ابن برى أنّ صوابه (أوِ اصحم) لأنّه معطوف على جَمَزَى في بيت قبله وهو

كأنّي ورَحْلِي إذا رُعْتُها   على جَمَزَى جازِئٍ بالرِّمالِ

وهو كثير في الكتاب نجتزئ منه بما ذكرنا ·

(تتمة) وقفت في مسائل أبي عبدالله محمد بن محمد بن اسماعيل الأندلسيّ المعروف بالراعى المسماة بالأجوبه المرضيّة عن الاسئلة النحويّه على فائدة مستطرفة في قطع النعت تعضّد ما ذكرنا من امتناع الاتباع بعد القطع فاحببت إيرادها برُمّتها استجماعا لبعض المطالع عما فيها من مستملح القول قال

« المسألة السادسة والعشرون سأل بعض الفضلاء لمَ جاز في باب النعت القطع بعد الاتباع ولم يجز الاتباع بعد القطع · والجواب ان قطع النعوت أبلغ في المدح والذم أو البيان أو نحوها من الاتباع [illegible] ولاسيما القطع الى الرفع فان الجمل الاسميّة لها شرف على [illegible] ولولا ذلك ما ارتكبوا فيه الخروج من خفض الى رفع [illegible] وذلك نحو قولهم [illegible] الفاضل [illegible] الفاضل ورفع الكريم وهذا [illegible] الاتباع بعد القطع [illegible] الرجوع عن قصد الكمال الى النقص وأيضا فان العرب [illegible] الشيء لا [illegible] العوده اليه ·

قال [illegible] شيوخنا الاستاذ أبو عبدالله محمد بن الفخار [illegible] [1] [illegible] في شرحه [illegible] الاتباع بعد [illegible] الشاعر في قوله

اذا [illegible]   [illegible] آخر الدهر [illegible]

[illegible] فكان من [illegible] ان [illegible]

[illegible] على حدّ [illegible] ·

[illegible] الاتباع [illegible] ولولا ذلك المعنى

(١) [illegible] (ج ١ ص ٣١٣) [illegible]

ما ذهب به ذلك المذهب البعيد وهذا بين إن شاء الله تعالى .

(حكاية لطيفة) تتعلق بما نحن فيه كنت قاعدا بمسجد قيسارية غرناطة أدامها الله للاسلام وعمّرهُ بذكره انتظر شيخنا أبا الحسن عليّ بن محمد بن سمعت [1] الاندلسيّ الغرناطيّ رحمه الله تعالى مع جماعة من فضلاء طلبته وصدورهم وكنت على ما أنا عليه الآن أصغرهم سنّا وأقلّهم علماً واذا برجل قد دخل علينا فيه فسأل عن مسألة فقهيّة نصّها ان اماماً صلّى بجماعة جزءاً من الصلاة فغلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف لهم من يتمّ بهم الصلاة فصلّى كلّ منهم جزءاً منفرداً ثم انهم بعد ذلك استخلفوا من أتمّ بهم باقي تلك الصلاة فهل تكون صلاة هؤلاء صحيحة أم باطلة وتلزمهم الاعادة . فلم يكن عند أحد من الحاضرين في المسألة نقلٌ فسكتوا عن جوابه فقلت لهم أنا أجاوبه فيها بمسألة نحويّة فلمّا سمعوا كلامي ضحكوا وظنّوه مزحاً مني وقالوا هات الجواب النحويّ في المسألة الفقهية فقلت لهم الذي يظهر لي أنّ صلاة هؤلاء باطلة لانهم أتبعوا بعد أن قطعوا والاتباع بعد القطع ممتنع عند النحاة فصلاة هؤلاء فاسدة تجب إعادتها . فاستظرفها مني جميع من حضر لصغر سني وأخبروا شيخنا المذكور فأعجبته بها غاية وكان رحمه الله تعالى يفرح لطلبته اذا صدر منهم ما يوجب تعظيمهم ولم يردها . ثمّ طلبنا نصّا فيها على مذهب مالك رحمه الله تعالى فلم نقف عليه ولو ألفيناه كان أتمّ في الحسن . وقد يقال بفسادها من قول الشاعر المتقدّم فيكون الجواب عنها نحويّاً وشعريّاً . والبيت المذكور من قصيدة تُروى عينيّةً وتروى لاميّة ومما أحفظه منها

وكنتُ اذا ما صاحب رام ظنّتي وبدّل سوءاً بالذي كنت أفعل
قلبت له ظهر المجنّ ولم أدُمْ على ذاك الا ريثما أتحوّل
اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد عليه بوجه آخر الدهر تُقبل »

انتهى كلامه بنصّه .

---

(١) ترجمه الشيخ احمد بابا في نيل الابتهاج ولم يذكر وفاته ورسم (سمعت) بالتاء المبسوطة كما هنا في النسخة المطبوعة بفاس وضبط فيها بالقلم بفتح السين وسكون الميم ورسم بعقد التاء في نسخة هذا الكتاب المطبوعة بمصر بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٩ — ١٣٣٠ حتى في ترجمته الا في موضع واحد (ص ٣١٣) فانه رسم فيه بالتاء المبسوطة . وقد نقل هذه الحكاية الشيخ احمد بن محمد المدني في رسالة له اسمها صلة التكملة بأعاريب البسملة وهي عندنا مخطوطة ورسم فيها (ابن سمعت) بالمبسوطة ولم أقف فيه على نص .

وللنحاة طرائف في أمثال هذه الفتوى أذكر منها مارواه أبو مسلم في مجالسه عن أبي عمر الجرمي انه كان يقول انا منذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه فسئل مرة وفي مجلسه جماعة من الفقهاء عن رجل سها في الصلاة فسجد سجدتي السهو فسها فقال لا شيء عليه فقيل له من أين أخذت ذلك قال من باب الترخيم لان المرخم لا يرخم . وفيها أيضا ان الفراء سئل هذه المسألة فقال لا شيء عليه لان الاسم اذا صغر لا يصغر مرة أخرى .

(وفي مادة — هـ د د — ج٤ ص ٤٤٣) رُوي لابي ذؤيب

« يقولوا قد رأينا خيرَ طِرْفٍ بزقيه لا يهدُّ ولا يخيبُ »

ورُوي (بزقيه) هكذا بالهاء وبغير ضبط وكتب المصحح بالحاشية « قوله بزقيه كذا بالاصل وهو غير مستقيم فحرر » . قلت أعاد المصنف هذا البيت في مادة (ز ق و ج ١٩) شاهدا على أن (زَقْيَة) اسم موضع ولم ينص على ضبط فيها بل ضُبطت بالقلم فقط بفتح فسكون وهو موافق لما نص عليه البكري في معجم ما استعجم الا أنه حكى اختلافا بين الرواة في هذه اللفظة فقال في الكلام على (رَنْيَة) اختلف الرواة في بيت أبي ذؤيب

اذا نزلت سَراةُ بني عديٍّ فسلهُمْ كيف ماصعهم حبيبُ
يقولوا قد وجدنا خير طرف بزَقْيَةَ لا يهدُّ ولا يخيبُ

فرواه أبو عليّ بزَقْية بالقاف ورواه السُّكوني برَنْية بالنون ورواه النَّجيرميّ بزقية بالزاي والقاف ورواه ثعلب برَقْية بالراء المهملة والقاف والياء المعجمة بواحدة انتهى كلامه وذكره لا يخلو من فائدة .

(وفي مادة — ب ص ر — ج ٥ ص ١٣٢) رُوي لتوبة

« وأُشرفُ بالغَوْرِ اليَفاعِ لعلَّني أرى نارَ ليلى أو يراني بصيرُها »

ورُوي (بالغور) بفتح الغين المعجمة وهو خطأ لان معناه المنخفض من الارض ومعنى اليفاع المرتفع منها والشيء لا يكون منخفضا مرتفعا في آن كما أن الإشراف لا يكون الا من المكان المرتفع فالصواب (بالقور) بضم القاف جمع قارة للجُبيل الصغير وبه رُوي البيت في موضعين من أمالي القالي (ج ١ ص ٨٨ وص ١٣١) من النسخة المطبوعة ببولاق .

(وفي مادة — ب ك ر — ج ٥ ص ١٤٥) رُوى لابي ذؤيب الهذلي

« وإنّ حديثاً منكِ لو تبذلينه جَنى النحل في ألبان عُوذٍ مَطافلِ

مطافيلِ أبكارٍ حديث نتاجُها تُشابُ بماءٍ مثل ماء المفاصلِ »

ورُوى (عود) بالدال المهملة والصواب بالذال المعجمة جمع عائذ للناقة الحديثة النتاج وهو فاعل بمعنى مفعول لأنّ ولدها يعوذ بها . وضُبط (مطافيل) مجرورا بالكسرة والصواب جرّه بالفتحة لانه غير مصروف لصيغة منتهى الجموع وانما كسر (مطافل) في البيت الاول للضرورة وليس (مطافيل) مضافا لابكار فيصرف للاضافة بل هو بدل من (عوذ) وما بعده صفتان له . وضُبط (بماء) غير منوّن والصواب تنوينه وهو ظاهر .

ومعنى البيتين إنّ حديثك كأنه العسل ممزوجاً بألبان الإبل الحديثة النتاج وهذه الألبان مَشوبة بماء في غاية الصفاء وإنما اختار ألبان العُوذ لأنها أطيب وكلّما عتق لبنها تغيّر . وفي تفسير ماء المفاصل قولان أحدهما أنه أراد بالمفاصل ما بين الجبلين وماؤها ينحدر عن الجبال فلا يمرّ بطين ولا تراب فيكون صافياً والثاني أن ماء المفاصل هنا شئ يسيل من المفصلين اذا قُطع أحدهما من الآخر شبيه بالماء الصافي .

(وفي مادة — ث و ر — ج ٥ ص ١٧٩ س ٢٠)« وقالوا ثَوْرَة رجال كثروة رجال قال ابن مقبل

وثَوْرَةٍ من رجالٍ لو رأيتهم لقلتَ إحدى حراجِ الجرّ من أُقُرِ

ويُروى وثَرْوَة » . وضُبط (ثروة) بفتح آخره والصواب ضبطه بتنوين الجرّ لأنه اذا وقع في البيت مكان (ثورة) كان مجرورا بواو ربّ وليس هو ممنوعا من الصرف فيجرّ بالفتحة .

(وفي مادة — ج ر ر — ج ٥ ص ١٩٨) رُوى لعنترة

« وآخرُ منهمُ أجْرَرْتُ رمحى وفي البَجَلىّ مَعْبَلُهُ وَقِيعُ »

بفتح أول (معبل) واضافته الى ضمير الغائب ولا معنى له هنا وانما هو (مِعْبَلَةٌ) بكسر الاول وبتاء التأنيث وزان مكنسة بنص القاموس وهو نصل طويل عريض ذكره المؤلف في (ع ب ل — ج ١٣ ص ٤٤٨) واستشهد عليه هناك بعجز هذا البيت .

وبه فسّره أيضا الاعلم الشنتمرىّ فى شرحه لديوان عنترة وقال وقيع فعيل بمعنى مفعول فلذلك حذف الهاء انتهى .

وضُبط (البَجلى) بفتح الجيم على توهم نسبته لبَجيلة بفتح فكسر والصواب إسكان جيمه لأنّ المراد رجل من بَجْلة بفتح فسكون حىّ من بنى سُليم كما فى شرح الاعلم وحسبك قول المصنف فى (ب ج ل — ج ١٣ ص ٤٩) « وبَجْلة بطن من بنى سُليم والنسبة اليهم بَجْلى بالتسكين » ثم استشهاده عليه بالبيت . بل حسبك ما ذكره أبوالقاسم علىّ بن حمزة البصرىّ فى التنبيهات على أغاليط الرواة فقد نقل عن أبى حاتم السجستانىّ ما نصه « قال سأل سائل الأصمعىّ يوما ونحن عنده بفناء دار محمد بن سليمان بالمربد عن قول القائل

أجرَّهُ الرُّمحَ ولا تهالهُ (١)

ما معناه فقال يقال أجرَّهُ الرمحَ اذا طعنه وترك الرمح فيه ألم تسمع قول عنترة

وآخر منهم أجررت رمحى ... وفى البَجَلىّ مِعْبَلَةٌ وقيع

فناداه أعرابىّ كان فى جانب الحلقة أخطأت ياشيخ إنما هو البَجْلىّ وما لتبس وبجيلة قال أبو حاتم فسألت الأعرابىّ عمّن أراد فقال أراد بَجْلة سُلَيم ثم كان الاصمعىّ لاينشده بعدُ إلا كما قال الاعرابىّ » انتهى .

قلنا هـذه عبارة التنبيهات وفى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ نقلا عن التصحيف للعسكرىّ وكتاب حدوث التصحيف ما نصه والعبارة من الاخير « قال أبو عثمان أنشد الأصمعى قول عنترة

وآخر منهم أجررت رمحى ... وفى البَجَلىّ معبلةٌ وقيع

فقال له كيسان ثبّت فى روايتك ياأبا سعيد فقال كيف هو عندك ياأبا سليمان فقال وفى البَجْلىّ باسكان الجيم فقال الاصمعى النسبة الى بجيلة بَجَلىّ فقال من ههنا جاء الغلط لأن هذا منسوب الى بطن من سُليم يقال لهم بنو بَجْلة فقبله منه » .

(وفى مادة — ج م ر — ج ٥ ص ٢١٦ س ١٥) عند الكلام على جمرات العرب « طفئت ضبّة لأنها حالفت الرِّباب » . وضُبط (الرباب) بفتح أوله والمراد به هنا خمس قبائل تجمّعوا فصاروا يداً واحدة ضَبّة وثور وعُكل وتيم وعَدِىّ فالصواب كسر أوله بنص صاحب القاموس والبغدادى فى الخزانة (ج ١ ص ٤٤٨)

(١) انظر الكلام على هذا الشطر فى مادة (هـ و ل) من اللسان .

وغيرهما . وقد ضُبط بالفتح أيضا في مادة (ث و ر — ج ٥ ص ١٧٨ س ٢٠) فليتنبّه له .

(وفي مادة ح ض ر — ج ٥ ص ٢٧٢ س ١١) « وإنّما أُنْدِرَتْ التاء لوقوع القاضي بين الفعل » الخ بضبط (أندرت) بسكون التاء والصواب كسرها لالتقاء الساكنين .

(وفي هذه المادة — ص ٢٧٥ س ٩) « قال أبو عبيدة الحضيرة ما بين سبع رجال الى ثمانية » والصواب (سبعة) بتأنيث العدد مع المذكّر كما هي القاعدة .

(وفي مادة ح م ر — ج ٥ ص ٢٨٧ س ١٩) في الكلام على المثل المشهور الحُسْنُ أحمر « وقيل كنى بالاحمر عن المشقّة والشدّة أي من أراد الحسن صبر على أشياء يكرهها » . وروى (صير) بالمثناة التحتيّة والصواب بالموحدة وهو ظاهر .

(وفي هذه المادة ص ٢٩٣) أنشد لعمرو بن أحمر

« تَمَلّوا البلادَ وملّتهم وأحْرَقَهُمْ ظُلْم السُّعاةِ وبادَ الماءُ والشَّجَرُ
إنْ لا تُدارِكْهُمْ تُصْبِحْ منازِلُهم قَفْراً تَبيضُ على أرجائها الحُمَرُ »

وروى (الشجز) هكذا بالزاي وصوابه بالراء وهو ظاهر أيضاً .

(وفي مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٧) روى للبيد

« بأحِزّةِ الثَّلَبُوتِ يَرْبَأُ فَوْقَها قَفْرُ المَراقِبِ خَوْفُها آرامُها »

وكتب المصحّح بالحاشية « البيت بالاصل هكذا بهذا الضبط » . ونقول ليس في البيت الا رواية (قفر) بالرفع والصواب نصبه على المفعوليّة ليربأ وبه رُوي في مادة (ح ز ز — ج ٧ ص ٢٠١) والفاعل ضمير يعود على حمار الوحش المذكور في الابيات قبله .

(وفي مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٩) روى لعُرْوَة بن الوَرْد

« والنّاشئات الماشيات الخَوْزَرَى كَعُنْق الآرام أوْفَى أو صَرَى »

وضبط (عُنق) بسكون النون والصواب بضمّتين على اللغة الحجازيّة إقامةً للوزن لأنه غير مستقيم على الاول ويكون على الثاني بخبل مستفعلن ليصير مُتَعِلُنْ فينقل الى فَعِلَتُنْ .

(وفي مادة — د و ر — ج ٥ ص ٣٨٧ س ١٤) « ودَيْر النصارى أصله الواو والجمع أديار والدَّيْرانيّ صاحب الدير » . ورُوِي (الدايرانيّ) بالألف بعد الدال وإسكان الياء التي بعدها وهذا لا يكون لأنّ الألف ساكنة أيضاً ولا يجوز اجتماع الساكنين . على أننا لم نقف على نص في تحريك الياء فنحمله على الشذوذ في النسب فلم يبق إلا أن تكون هذه الألف زيادةً سبق بها قلم الناسخ ويؤيد ذلك كون المؤلف أعاد هذه العبارة بنصها بعد سطرين في مادة (د ي ر) وروى فيها (الدَّيْرانيّ) بغير ألف بعد الدال وكذلك جاء في شرح القاموس .

(وفي مادة س ج ر — ج ٦ ص ٨) رُوِي قول لبيد

« مسجورةً متحاوِرٌ أقلامُها »

ولا معنى لتحاور الأقلام هنا وصواب الرواية في البيت

« فتوسّطا عُرْضَ السَّرِيّ وصدّعا   مسجورةً متجاوِراً قُلّامُها »

بالجيم في (متجاورا) ونصب (مسجورة) على المفعولية لصدّعا . يذكر عَيْرا وأتانا توسّطا نهرا وصدّعا ماءً على عينه من القُلّام المتجاور أي الكثير وهو ضرب من النبت وقيل هو القصب .

(وفي مادة ص ب ر — ج ٦ ص ١١١) رُوِي لعمرو بن ملقط

« ما إنّ عَجْزةَ أمّه   بالسفح أسفلَ من أُوارةْ »

وضُبط (عَجزة) بفتح أوله والصواب كسره لقول المصنف في مادة (ع ج ز — ج ٧) نقلا عن الصحاح « العِجزة بالكسر آخر ولد الرجل » . وحكى صاحب القاموس فيها الضمّ أيضاً ولم يزد شارحه سوى أنّ الضمّ نقله الصاغانيّ عن ابن الأعرابيّ . وقد ورد هذا اللفظ مضبوطا بالقلم بتثليث الأول في فقه اللغة المطبوع عند اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٣ م (ص ٢١ س ١) وقد أعياني البحث عنه فلم أجده فيه سوى ما ذكرت .

(وفي مادة ص م ر — ج ٦ ص ١٩٤) رُوِي لعنترة

« إني امرؤٌ من خير عبسٍ مُنصِبا   شطري وأحمي سائري بالمُنصُل »

وضُبط (مُنصِبا) بصيغة اسم الفاعل من أنصب ولا معنى له هنا والصواب في رواية الشاعر (مَنصِبا) بفتح الأول أي الأصل والمرجع . قال العلامة الأعلم الشنتمري في

شرحه للديوان « المَنصِب الاصل والحَسَب والمُنصُل السيف يقول شطرى شريف من قِبَل أبى فاذا حاربت حَمِيَتْ شطرى الآخر من قبل أُمّى حتّى يصيرله من الشرف مثل ما صار للشطر الاوّل » انتهى .

(وفى مادة ع ت ر — ج ٦ ص ٢١١) رُوى للحرث بن حِلِزّة

« عَتَناً باطلا وظلما كما تُعتَرُ عن حُجْرة الرَّبيض الظباءَ » (١)

ورُوى (عتنا) بالمثناة الفوقيّة والصواب (عننا) بنونين وقد استدركه المصحح بما كتبه على مادّة (ع ن ن) . وضبط (حُجرة) بضم الاوّل والصواب فتحه لانّ معناه هنا الناحية وبه ضبط فى (ر ب ض — ج ٩) و (ح ج ر — ج ٥) و (ع ن ن — ج ١٧)

(تتمة) ممّا يستحسن إيراده عن هذا البيت ما جاء فى المزهر انّ أبا عمرو الشّيبانىّ اجتمع بالاصمعىّ فى الرّقّة فأنشده الاصمعىّ

عَتَناً باطلا وظلماً كما تُعنَزُ عن حجرة الربيض الظباءُ

قال فقلت له إنما هو تُعتَرُ من العتيرة والعَتْرُ الذبح فقال الاصمعىّ تُعنَز أى تُطعن بالعَنَزة وهى الحربة وجعل يصيح ويَشغَب فقلت تكلّم كلام النمل وأصِبْ والله لو نفخت فى شَبُّور (٢) يهودىّ وصحت الى التنادى ما نفعك شىء ولا كان الاّ تعتر ولا رويته أنت بعد هذا اليوم الاّ تعتر فقال الاصمعىّ والله لا رويتُه بعد هذا اليوم إلاّ تعتر انتهى . قلت وكنت أتعجّب من مثل الاصمعىّ كيف يتمادى فى الخطأ بعد ما وضح له الصواب حتّى رأيت أبا القاسم علىّ بن حمزة يقول عن هذا البيت فى كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة إنّ الاصمعىّ كان يرويه تعنز بالنون والزاى ثمّ رجع الى تعتر ومثله فى مجالس أبى مسلم محمد بن احمد بن علىّ الكاتب .

---

(١) الربيض بفتح فكسر الغنم بِرُعاتها المجتمعة فى مرابضها .

(٢) الشبور البوق قال السهيلي عند الكلام عليه في الروض الانف (ج ٢ ص ١٩ طبع الجمالية بمصر سنة ١٣٣٢) « قال الاصمعي للمفضل وقد نازعه في معنى بيت من الشعر فرفع المفضل صوته فقال الاصمعي لو نفخت فى الشبور ما نفعك تكلم كلام النمل وأصب » انتهى فجعل العبارة من مقول الاصمعي فى قصة له مع المفضل الاانه لم يذكرها وقد ذكرها الصفدى في كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف نقلا عن كتاب التصحيف للعسكرى وكتاب حدوث التصحيف وكتاب ما صحف فيه الكوفيون واللفظ للاخير ونصه « حدثنا الحرمازى قال صحف المفضل الضبي فى بيت أوس بن حجر فقال

وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جدعا

فقال له الاصمعي تولبا جدعا وهو السيء الغذاء فقال المفضل جدعا جدعا وصاح فقال له الاصمعي والله لو نفخت فى ألفى شبور ما كان الا جدعا ولا رويته بعدها الا جدعا وما يغنى الصياح تكلم كلام النمل وأصب » انتهى

(وفي مادة — ع ر ر — ج ٦ ص ٢٣٢) رُوِي لابن أحمر

« تَرْعَى القَطاةُ الخِمْسَ قَفُّورَها ثمّ تَعُرُّ الماءَ فيمن يَعُرّ »

وضبط (يعرّ) بفتح الراء ولاوجه لنصب الفعل فضلاً عن أنّه مخلّ بالوزن فالصواب إسكانها مع التشديد ويكون من الضرب الاول من السريع وهو المطويّ الموقوف وأصله مفعولات فلما طُوِيَ بحذف رابعه الساكن ووُقف بتسكين سابعه المتحرّك صار مفْعُلاتْ فنقل الى فاعلان ويقابله في البيت (مَنْ يَعُرّ) باجتماع الساكنين وهو جائز في الوقف . هذا عند من لايرى لزوم الردف في هذا الضرب .

أو إسكان الراء مع التخفيف وبه ضُبط في مادّة (ق ف ر — ج ٦ ص ٤٢٤) ويكون من الضرب الثاني المطويّ المكشوف أي المحذوف رابعه الساكن وسابعه المتحرّك فيصير مفعولات بذلك مفْعُلا فينقل الى فاعلن . واعلم أنّ مثل هذا التخفيف جائز للشاعر في القوافي الموقوفة على ماهو مقرّر في العروض ومفصّل في كتاب مايجوز للشاعر في الضرورة لابي عبدالله محمد بن جعفر التميمي وموارد البصائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر للشيخ محمد سليم والخصائص لابن جنّي . إلاّ أنه لايتأتّى ترجيح أحد الوجهين على الآخر الاّ بعد الوقوف على القصيدة التي منها البيت فاذا كان فيها ماهو من الضرب الثاني وجب التخفيف في كلّ ما آخره مشدّد لتكون الابيات من ضرب واحد ألاّ تراهم كيف حكموا بتخفيف راء (أفر) في قول امرئ القيس

لاوأبيك ابنة العامريّ لايدّعي القومُ أنّي أفِرْ

لانّ في القصيدة ماهو من الضرب الثالث من المتقارب ولو شدّدت الراء لكان البيت من الضرب الثاني ولا يجوز الجمع بينهما في قصيدة واحدة . قال العلاّمة البغداديّ نقلاً عن كتاب الضرائر لابن عصفور عند الكلام على هذا البيت مانصّه « وقد خفّف عدّة قوافٍ من هذه القصيدة وإنما خفّف ليستوي له بذلك الوزن وتطابق أبيات القصيدة ألاترى أنه لو شدّد (أفر) لكان آخر أجزائه على (فعُولْ)[1] من الضرب الثاني من المتقارب وهو يقول بعد هذا

تميم بن مُرٍّ وأشياعها وكِندة حولي جميعا صُبُرْ

---

(١) الذي في خزانة البغدادي المطبوعة ببولاق « فعول » باثبات الواو في آخره وهو تحريف لانه يصير بذلك من الضرب الاول لا الثاني المراد هنا .

وآخر جزء من هذا البيت (فَعُلْ) وهو من الضرب الثالث من المتقارب وليس بالجائز له أن يأتي في قصيدة واحدة بأبيات من ضربين مخفف لتكون الابيات كلّها من ضرب واحد وسواء في ذلك الصحيح والمعتلّ » انتهى ما أورده البغدادىّ .

(وفي هذه المادة ص ٢٣٦) رُوي لعمرو بن شاس في ابنه عرار

« وإنّ عراراً إن يكن غير واضح فانّى أُحبُّ الجَوْنَ ذا المَنكِبِ العَمَمْ »

وضبط (عرار) هنا بفتح أوّله وضبط بكسره في مادّة (ع م م — ج١٥ ص ٣٢١) وهو الصواب . قال الامام التبريزىّ في شرح الابيات التي منها هذا البيت من الحماسة « تُسمّى الرجل عِراراً من قولهم عارّ الظليم يُعارُّ عِراراً إذا صاح » وهو نصّ على أن الاسم منقول من مصدر عارّ ولا يكون مصدر فاعَلَ من هذه الصيغة الا مكسور الاوّل ولم ينصّ أحد على شذوذ في مصدر هذا الفعل . وأهمل القاموس هذا الاسم وأورده شارحه في المستدرك وضبطه كسحاب أى بفتح أوله وكأنه توهّمه منقولاً من العَرار بالفتح وهو بَهار البرّ أو النرجس البرّىّ وفيه يقول الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيرىّ

تمتّع من شميم عَرار نجد فما بعد العشيّة من عَرار

والقول ما قال التبريزىّ لأنه نص على أصله المنقول عنه وهو بالكسر كما تقدم وبه قال الاستاذ الحجة الشيخ حمزة فتح الله في المواهب الفتحية ونص عبارته « وعِرار بكسر العين كما ضبطناه وإن كرر ضبطه في اللسان بفتحها وكأنه اعتمادا على شارح القاموس اذ ضبطه كذلك بالعبارة حيث قال وعرار كسحاب ابن عمرو الخ وهو خطأ فليتنبه له والله أعلم » انتهى . قلت وقد أوقعهم هذا الاعتماد في ضبطه بالفتح أيضا مكررا في (ص ١٩١ ج ٢) من أمالي القالي المطبوعة ببولاق .

(تتمة) عِرار هذا كان من الفصحاء العقلاء أرسله الحجاج الى عبد الملك برأس ابن الأشعث فازدراه لسواده ثم جعل لا يسأله عن شئ الا أنبأه به في أصح لفظ واشبع قول فقال عبد الملك متمثلا

أرادت عِراراً بالهوان ومن يُرِدْ لَعَمْرى عِراراً بالهوان فقد ظَلَمْ
وإنّ عِراراً إن يكن غير واضح فانى أُحبُّ الجَوْنَ ذا المَنكِبِ العَمَمْ

فقال له عرار أتعرفني يا أمير المؤمنين قال لا قال فانا والله عرار فزاده في سروره وأضعف له الجائزة . وفي رواية انّ المهلّب بن أبي صُفْرة هو الذى أرسله الى الحجّاج فوقعت له هذه النادرة معه والله أعلم .

(وفى مادة — ع ف ر — ج ٦ ص ٢٦٠) رُوِى قول الشاعر

« اذا ما مات مَيْتٌ من تميم   فسرّك أن تعيش فجىء بزاد »

ورُوِى (تعيش) بالمثناة الفوقية أوّله والصواب بالمثناة التحتية لأنه للغائب لا للمخاطب وقد وقع مثله فى مادة (ل ف ف — ج ١١ ص ٢٣١) ونبّه عليه صاحب الضياء ٠

(وفى هذه المادة ص ٢٦٢) رُوِى للبيد يذكر بقرة وحشيّة وولدها

« لمُعَفَّرٍ قهدٍ تَنازع شِلْوَهُ   غُبْسٌ كواسبُ ما يُمَنُّ طعامُها »

ورُوِى (ينازع) بالمثناة التحتية أوله على أنه مضارع نازع والوارد فى الروايات الصحيحة (تَنَازَعَ) بفتح بالمثناة الفوقية والزاى أى بصيغة الماضى من التفاعل وعليه شرّاح المعلقات وبه رُوِى البيت فى مادة (ق ه د — ج ٤ ص ٣٧٢) والمراد أن هذه الذئاب الغُبْس تنازعت هذا الشِّلْوَ أى تجاذبته وتخاصمت عليه لا أنها نازعته هو ٠

(وفى هذه المادة أيضا ص ٢٦٤) رُوِى لجرير

« لَقَوْمِى أحمى للحقيقة منكم   وأضرب للجبّار والنَّقْعُ ساطعُ
وأوثق عند المُرْدَفات عشيّةً   لَحاقًا اذا ما جَرَّدُ السيفُ لامعُ »

وضُبِط (جرّد) بضم آخره والصواب فتحه كحكم امثاله من الافعال الماضية وهو ظاهر غير أن فى بنائه للمجهول مالا يخلو من نظر لأنه يقتضى نصب (لامع) حالاً من السيف فيقع الإقواء والذى عندى أنّ الصواب (اذا ما جرّد السيفَ لامعٌ) بنصب السيف على المفعولية ورفع لامع على الفاعلية وهو من قولهم لَمَعَ فلانٌ بثوبه وبسيفه لَمْعًا اذا أشار به وقد وجدته كذلك بضبط القلم فى نسخة قديمة يغلب عليها الصحّة من سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ٠

(وفى هذه الصفحة بعد سطرين) « وقد ترى قافية هذه الاجورة كيف هى » والصواب (الأُرْجُوزة) كما يعلم من سياق الكلام ٠

(وفى مادة — ع ق ر — ج ٦ ص ٢٧٣ س ١٧) « والفرائص جمع فريصة وهى اللحمة التى تُرْعَد من الدابة عند مرجع الكتف » ٠ وضُبِط (ترعد) بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لأنه من الأفعال التى لزموا على استعمالها مجهولة دائمًا كجُنّ وعُنيت تقول أُرْعِدَ زيدٌ أى أصابته الرِّعدة فبنيته من المجهول فاذا

قلت رَعَدَ زيدٌ وبَرَقَ بمعنى تَهَدَّدَ بنيته من المعلوم . وفى كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ نقلا عن تثقيف اللسان للصقلىّ ما نصه « ويقولون فى قول كُثَيِّر

ولمّا وقفنا والقلوب على الغضا وللدمع سَحٌّ والفرائص ترعد

يقولون تَرْعَد بفتح التاء والصواب تُرْعَد بضمها »

(وفى مادة — ف ط ر — ج ٦ ص ٣٦٢ س ١٦) « والتَّفاطِيرُ أول نبات الوسمىّ ونظيره التعاسيب والتعاجيب وتباشير الصبح ولا واحد لشىء من هذه الاربعة » . ورُوِى (التعاسيب) بالسين المهملة وليس لها ذكر فى مادة (ع س ب) وانّما هى التعاشيب بالشين المعجمة قال المصنّف فى (ع ش ب — ج ٢ ص ٩١) « التعاشيب العُشْبُ النُّبْذُ المتفرّق لا واحد له » وكذلك ورد فى القاموس وشرحه وفى (ج ١ ص ٣٥) من المخصص .

(وفى مادة — ن ف ر — ج ٧ ص ٨٣ س ٥) « فنهضوا ولَقَوْه ببَدْرٍ ليأمن عِيرهم المقبل من الشام » . وضُبِط (لَقَوْه) بفتحتين والصواب بفتح فضمّ لانه من فَعِل مكسور العين اللهم الا اذا أجرى على لغة طيّ ولا داعى لاستعمالها هنا كما سبق القول فى مادة (ج د د) .

(وفى مادة — ه ب ر — ج ٧ ص ١٠٧) رُوِى لعدىّ

« فترى محانيهُ التى تَسِقُ الثّرَى والهَبْرَ يورِقُ نَبْتها رُوَّادُها »

وورد (يورق) هكذا بالراء ولا معنى له هنا ورُوِى (نبتها) بالنصب و (روادها) بالرفع وكل ذلك مفسد لمعنى البيت . والصواب (يُونِقُ) بالنون أى يُعْجِب ورفع نبتها ونصب روادها فيصير المعنى ان هذه البقاع أخصبت وصار نبتُها يُعْجِب روادَها . على أن رواية يونق ليست منّى تحكّما فى تصحيح معنى البيت بل هى المذكورة فى أمهات كتب الأدب والقصيدة كلها منصوبة الروى تقع فى ثمانية وثلاثين بيتاً وقفت عليها تامّةً فى مجموع قديم الخط وقلّما نرى منها الا أبياتا مفرقة وهى لعدىّ بن الرّقاع أنشدها بين يدى الوليد ابن عبد الملك فلما بلغ قوله فيها

تُزْجِى أغنّ كأنّ إبْرة رَوْقِهِ

قطع الإنشاد لتشاغل الوليد عنه فقال جرير أو الفرزدق وكانا حاضرين إنه سيقول

قلمٌ أصاب من الدواة مِدادَها

فلمّا عاد عدى الى الإنشاد نطق بالعجز كما قال فعدّت من النوادر فى توافق الخواطر .

(وفى مادة — ت ر م ز — ج ٧ ص ١٧٩ س ٤) « التَّرامِزُ من الابل الذى اذا مضغ رأيت دماغه يرتفعَ ويَسْفُلُ » . وضبط (يرتفع) بفتح آخره والصواب ضمّه اذلا وجه لنصب الفعل وهو ظاهر .

(وفى مادة — ج ز ز — ج ٧ ص ١٨٤) رُوى قول الشاعر

« فقلت لصاحبي لا تَحْبِسَنّا بنزع أصوله واجْتَزَّ شيحا »

ثمّ ذكر المصنّف كلاما فى البيت لابن برى ليس ممّا نحن فيه إلى أن قال نقلا عنه ما نصّه « ويُروى لاتحبسانا وقال فى معناه إنّ العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سُوَيْد بن كُراع العُكْلِيّ وكان سويد هجا بنى عبد الله بن دارم فاستعْدَوْا عليه سعيد بن عثمان فأراد ضربه فقال سويد قصيدة أولها

تقول ابنة العَوْفى لَيْلَى ألا ترى الى ابن كُراع لايزال مُفزَّعا

مخافةَ هذين الأميرين سَهَّدَتْ رُقادى وغشّتنى بياضاً مُفزَّعا

فانْ أنتما أحكمتُمانى فازجُرا أراهطَ تُؤْذِينى من الناس رُضَّعا[1]

وإنْ تزجرانى يابنِ عفّان أنزجر وإنْ تدعانى أحْمِ عِرْضا مُمَنَّعا

قال وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه . وقوله فان انتما أحكمتمانى دليل أيضاً على أنه يخاطب اثنين » انتهى .

قلنا البيت الاخير يُروى فذًّا ويكثر وروده فى كلامهم شاهدا على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين والصواب فيه (يابنَ عفّان) بالنداء . والظاهر أنّ ناسخ الاصل تبع فيه مَن يرى حذف الف ابن فى هذه الصورة فصحّفت الياء المثنّاة التحتية على المصحّح بباء الجر ولم ينتبه الى إخلالها بالمعنى اذلا خلاف فى أنّ ابن عفّان مرادٌ بالخطاب فى البيت سواء خوطب وحده او مع من يحضر معه ويكون فى الابيات الالتفات من الغيبة الى الخطاب .

بقى هنا انّ العبارة لاتخلو من غموض واضطراب فانّ سياق اوّلها يدلّ على انّ

---

(١) الرضّع جمع راضع وهو اللئيم .

مراد ابن برّى الاستشهاد بالبيت على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين ثم عاد فى آخرها فاستدلّ بباقى الأبيات على انّه خاطب اثنين حقيقة . وقد أُتيح لى الظفر بالجزء الثانى من حاشية ابن برى التى كتبها على الصحاح وسمها بالتنبيه والإفصاح عمّا وقع فى كتاب الصحاح فوجدت نصّ عبارته فيها « وذكر الجوهرىّ فى اثر هذا البيت أنّ قوله لاتحبسانا أنّ العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين وانشد

فان تزجرانى يا ابنَ عفّانَ أنزجر   وإن تدعانى أحمِ عرضاً ممنّعا »

ثمّ شرع فى الردّ عليه مستدلاً بباقى الابيات على أنّه خاطب اثنين حقيقة . فصدْر العبارة التى نقلها صاحب اللسان ليس لابن برّىّ كما يوهمه صنيعه بل هو لصاحب الصحاح ساقه ابن برّىّ للردّ عليه كما ترى فلم يحسن المؤلّف فى اختصار كلامه على هذه الصورة .

(وفى مادة — ف ر ز — ج ٧ ص ٢٥٨ س ١٤) « ويقال للفُرْصةِ فِرْزَةٌ وهى النَّوْبة » . برفع الفرصة مع انها مجرورة باللام وكسر أوّل فرزة مع نصّ صاحب القاموس على ضمّه اذا كانت بمعنى النوبة والفرصة . والخطأ هنا مطبعىّ قدّمت ضمّة الفاء للتاء وأخّرت الكسرة للفاء

(وفى مادة — ع ر س — ج ٨ ص ١٢) رُوى لبعضهم

« قد طَلَعَتْ حمراءَ فنطليسُ   ليس لِرَكْبٍ بَعْدَهُا تعريسَ »

وضُبط (بعدها) بضمّ الهاء والصواب فتحها كما ضبط (تعريس) بفتح السين والصواب رفعه على الاسميّة لليس وبه ضُبط فى مادة (ف ن ط ل س — ج ٨ ص ٤٨) والظاهر أن الخطأ هنا مطبعىّ بالتقديم والتأخير فى الحركات .

(وفى مادة — ع م س — ج ٨ ص ٢٦ س ٨) ضُبط (عَدِيّ بن الرّقّاع) بفتح الراء وشدّ القاف وضُبط أيضا بذلك فى مادة (ق ر ش — ج ٨ ص ٢٢٦) ومادة (ذ ف ر — ج ٥ ص ٣٩٤) والصواب أنه ككتاب أى بكسر أوّله وتخفيف القاف بنصّ القاموس وغيره وبه ضُبط فى مادة (ل ف ح — ج ٣ ص ٤٠٩) .

(وفى مادة — م و س — ج ٨ آخر ص ١٠٨) « وسأل ميرمان أبا العبّاس عن موسى وصَرْفه فقال » الخ . ورُوى ميرمان بالمثناة التحتيّة والظاهر أن

المراد هنا مَبْرَمان بفتح فسكون ففتح وبالباء الموحدة وهو أبو بكر محمد بن علي الأزمي (١) النحوي تلميذ أبي العباس المبرد ترجمه السيوطي في بغية الوعاة وذكر أنه توفي سنة ٣٤٥ وأنشد لبعضهم في هجوه

صُداع من كلامك يعترينا ... وما فيه لمستمع بيانُ
مُكابرة وتخرقة وبهت ... لقد أبرمتنا يا مَبْرَمانُ

(وفي مادة ـــ ج ر ش ـــ ج ٨ ص ١٦٠) رُوي لبشر بن أبي حازم

« تَحدَّرَ ماءُ البئرِ عن جُرَشِيَّةٍ ... على جِرْبَةٍ تعلو الدِّبارَ غروبُها » (٢)

ثم نقل المصنف عن الجوهري أن معناه وهي تحدُّرُ كتحدُّرِ ماءِ البئر عن دلو تستقي به ناقة جُرَشِيَّة لأن أهل جُرَش يستقون على الإبل انتهى . ورُوي (بشر ابن أبي حازم) بالحاء المهملة والصواب أنه بالخاء المعجمة وبها ورد في (ج ر ب ـــ ج١ ص ٢٥٣) وفي (ض ب ب ـــ ج ٢ ص ٢٩) و (ق ن و ـــ ج ٢٠ ص٦٩) .
وكثيرا ما يرد هذا الاسم مصحفا بالمهملة في كتب الأدب والتاريخ المطبوعة كالأغاني والعقد وغيرهما كما أنهم يعكسون في (معاوية بن حُدَيج) فيروونه بالخاء المعجمة مع أن صوابه بالمهملة .

وضُبط (تحدَّرَ ماءُ البئر) في البيت على أنه فعل ماض فاعله الماء ومقتضى تفسير الجوهري أنه مصدر أضيف اليه الماء فالصواب (تحدُّرُ ماءِ البئر) وبه ضُبط في مادة (ج ر ب ـــ ج ١ ص ٢٥٣) .

(وفي مادة ـــ ر ى ش ـــ ج ٨ ص ١٩٨) رُوي للبيد

«وإئن كبِرْتُ فقد عمِرْتُ كأنني ... غصنٌ تُفَيِّئُهُ الرياحُ رطيبُ
وكذاك حقا من يُعَمَّرُ يُبْلِه ... كرُّ الزمان عليه والتقليبُ»

وضُبط (يعمّرُ) بالرفع والصواب إسكان آخره لجزمه بمن ويكون فيه على هذا الإضمار وهو إسكان التاء من متفاعلن .

(وفي مادة ـــ ك ش ش ـــ ج ٨ ص ٢٣٣) رُوي لبعضهم

« تَضحكُ مني أن رأتني أحترشْ ... ولو حرشْتِ لكشفتِ عن حِرِشْ »

---

(١) في القاموس وأزم كفرح موضع بين الأهواز [illegible] منه محمد بن علي النحوي المعروف بمبرمان .

(٢) الدبار بكسر أوله وبالباء [illegible] جمع دبرة [illegible] المزرعة .

وضُبط (حرشت وكشفت) هنا وفى مادة (ح ر ش — ج ٨ ص ١٦٩) بضمّ التاء توهّما انه للمتكلّم وليس كذلك لأن القائل ذكر امرأة ضحكت منه لمّارأته يحترش أى يصيد الضباب فلا معنى لجعله احتراشه بعد ذلك شرطا لما توّعدها به لانه قد وقع منه بالفعل واستلزم ضحكها . فالصواب كسر التاء فيهما على أنه خطاب للمؤنث وفيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب كما فى خزانة البغدادىّ وشرحه على شواهد شرح الشافية ويكون المعنى إنكِ تضحكين من احتراشى الضباب استهزآءً بعملى ولو أنكِ تحترشين مثلى لفعلتِ كذا . وانّما ضحكت منه استخفافا به لان الضبّ صيد العجزة والضعفآء .

(وفى هذه المادة — أ ول ص ٢٣٤) رُوى لبعضهم

« عَلَىّ فيها أبتغى أبغيش بيضاء تُرضينى ولا تُرضيش »

وفى هذه الرواية مالايخفى وبها رُوى البيت أيضاً فى شرح القاموس . وقد رواه ابن جنّى فى سرّ الصناعة فى كلامه على حرف الشين والبغدادىّ فى الخزانة (ج ٤ ص ٥٩٤) « علىّ فيما أبتغى » الخ وبها يستقيم الكلام .

(وفى مادة — ك ى ش — ج ٨ ص ٢٣٥) « ثوبٌ أكيْاشٌ وجُبَبةٌ أسناد وثوب أفواف » . وضُبط (جُبَبة) بتخفيف الباء والصواب تشديدها والمراد بها هنا ذلك الثوب المعروف ولم يحك أحد التخفيف فى بآئها بل حسبنا دليلا على تشديدها قولهم فى جمعها جُبَبٌ وجِباب ببآءين .

(وفى مادة — ن غ ش — ج ٨ ص ٢٤٩ س ١٤) « فقلت إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلنى اليك فتنغَّشَ كما تتنغِّشُ الطير » . وضُبط (تتنغّش) بكسر الغين والصواب فتحها لأنّ ما كان على تفعّلَ يكون مفتوح ماقبل الآخر فى المضارع كتقطّع يتقطّع على ماهو مقرّر فى التصريف .

(وفى مادة — ب ر ص — ج ٨ ص ٢٧٠ س ٢٣) « كذلك حُذف التنوين لالتقاء السا كنين هنا وهو مراد يدلّك على إرادته أنّهم لم يَجُرَوا مابعده بالاضافة اليه » . وضُبط (لم يجروا) بفتح اليآء وضمّ الجيم وفتح الرآء والصواب (لم يُجرُّوا) بفتحة فضمّتين مع تشديد الرآء مضارع جرّ .

(وفي هذه المادة — ص٢٧١) رُوى لحسّان بن ثابت

« يَسقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهم   بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرحيق السَّلْسَلِ »

وضُبط (يصفّق) بكسر الفاء أي ببناء الفعل للمعلوم والصواب فتحها لأنّ معنى التصفيق مزج الشراب ومراد الشاعر أن ممدوحيه يسقون مَنْ ورد عليهم هذا المكان ماءَ نهر بَرَدَى ممزوجاً بالخمر . قال المصنّف في مادّة (ص ف ق — ج ١٢) « وصَفَّقَ الشرابَ مزجه فهو مُصَفَّق وصَفَقَه وصَفَّقَه وأصفقه حوّله من إناء إلى إناء ليصفو » ثمّ استشهد بهذا البيت وضُبط (يصفّق) هناك بالبناء للمجهول كما أوضحنا .

(وفي مادة — ب ي ض — ج ٨ آخر ص ٣٩٧) « فلمّا فرغ من الحديث قال يا نَضْرُ أنشدني أخلبَ بيت قالته العرب » الخ . ورُوى (أحلب) بالحاء المهملة ولا معنى له هنا وإنّما هو أخلب بالخاء المعجمة أي أسلبه وأجذبه للعقول . ومن الغريب مجيء هذه الكلمة بالمعجمة في شرح القاموس مع أنّ مصحّحه لا يكاد يخرج عمّا في طبعة اللسان من صواب أو خطأ .

(وفي مادة — و ف ض — ج ٩ ص ١٢٠ س ٤) رُوى لرُؤْبة

« تمشي بنا الجِدّ على أوْفاض »

ورُوى (تمشى) بالمثنّاة الفوقيّة أوّله وضُبط (الجدّ) بالنصب على توهّم أنه مفعول مطلق لتمشي والذي يؤخذ ممّا قبله وبعده في الديوان أنّه فاعله فالصواب رفعه ورواية (يمشي) بالتحتيّة . على أنّ الذي في الديوان (يُمْسِي) من الإمساء بالسين المهملة .

(وفي مادة — س م ط — ج ٩ ص ١٩٦) رُوى لبعضهم

« يَمُجُّ المسكَ مَفْرِقُها   ويَصْبي العقلَ مَنْطِقُها

وتَمْشِي ما يُؤَرِّقُها   سِقامُ العاشقِ الوَصِبِ »

وضُبط (سقام) بكسر أوله ومعناه في البيت المرض فالصواب فتحه لأنه لا يكون بهذا المعنى إلاّ مفتوحاً . وأمّا السِّقام بالكسر فجمع سَقيم وهو غير مراد هنا كما لا يخفى .

(وفي مادة — و س ط — ج ٩ ص ٣٠٧) رُوى لسَوَّار بن المُضَرَّب

« إنّي كأنّي أرى من لا حياءَ له   ولا أمانةَ وَسْطَ الناسِ عُرْيانا »

ورُوِى له أيضاً فى مادّة (ز ب ن) — ج ١٧ ص ٥٤)

« يذبّ بىّ الذّمّ عن أحساب قومى   وزبُوناتِ أشوَسَ تيّحانِ »

وضُبط (المضرّب) فى الموضعين بكسر الراء والصواب فتحها على أنه اسم مفعول قال الامام التّبريزىّ فى شرح القطعة التى منها هذا البيت من ديوان الحماسة « ومضرَّب بفتح الراء أى ضُرِب مرّة بعد مرّة وسُمّى مضرّبا لأنه شبّب بامرأة فحلف أخوها ليضربنّه بالسيف مائة ضربة فضربه فغشى عليه ثم أفاق فقال

أفقتَ وقد أنى لك أن تُفيقا   فذاك أوان أبصرت الطريقا

وكان الجهل ممّا يزدهينى   على غُلوآئه حتّى أذوقا

فسمى مُضَرّبا لذلك » انتهى وقد ضُبط بفتح الراء فى مادّة (ت ى ح — ج ٣ ص ٢٤١)

(تتمة) ذكر البغدادىّ فى خزانته (ج ٤ ص ١١) فى ترجمة كعب بن زهير هذه القصّة منسوبة لابنه عقبة فقال « ولكعب ابنٌ شاعر اسمه عقبة ولقبه المضرّب لأنه شبّب بامرأة فضربه أخوها بالسيف ضَرَباتٍ كثيرة فلم يمت » وعليه فهو بالفتح أيضا الا أنّ شارح القاموس ذكر فى لقب عقبة بن كعب هذا أنه كمحدِّث ومعظَّم اى بالكسر والفتح قال وبالوجهين ضُبط فى نسخة الصحاح فى باب (ل ب ب) وتعقّبه مصحّحه بأنّ الضبط بالشكل لا بالعبارة . قلنا ولا عبرة بالشكل كما لا يخفى وإن كان يُستأنس به اذا وافق وجها وكان فى نسخة تغلب عليها الصحّة .

وذكر ابن خطيب الدهشة فى تحفة ذوى الأرب مُضَرّبا والدّ زهدم فنصّ على أنه بكسر الراء ثمّ نقل أيضا عن ابى علىّ الغسّانىّ انه بالكسر قال ويقال بالفتح انتهى . فلا يبعد أن يكون مضرّب بن كعب بالضبطين أيضا وإن كان ما استند عليه شارح القاموس لا ينهض دليلا . وما ذكره البغدادىّ لا يخفى ما فيه لما فى مثل هذا الاتفاق من البعد وإن كان غير مستحيل الوقوع والظاهر انّ منشأ ذلك اشتباه الرجلين على بعض الرواة لاتفاقهما فى اللقب فنُسب لابن كعب ما وقع لأبى سوّار ولا يكون العكس لأنّ فيما ذكره التبريزىّ من شعر ابى سوّار ما ذكرناه منه وما لم نذكره دلالة على انّ القصّة قصّته فهو بفتح الراء لا غير .

ولسوّار هذا ذكرٌ فى اخبار الخوارج من كامل المبرّد وذكره فى موضع آخر (ص ٧٨٩ من طبعة ليبسيك و ج ١ ص ٣٠٠ من طبعة مصر) وورد بعد اسم ابيه فى كلتا النسختين ما نصّه (بفتح الراء) هكذا بين قوسين فان كان كلّ ما جعل فى الكتاب بين

قوسين من كلام ابى الحسن الاخفش راويه عن مؤلفه كما هو المشهور فهو نصٌّ آخر لأحد الثقات يعضد ماذكرنا .

فان قيل لم يَسُق التبريزيّ فى نسب سوّار غير ابيه المضرّب ولم يبيّن اسمه افلا يجوز ان يكون هو عقبة بن كعب بعينه وسوّار ابنه وعليه فلا اشتباه بين رجلين يستدعى ماذكر . قلنا هذا لا يصح لانّ ذاك سعديّ من سعد بنى تميم او من سعد بنى كلاب على ماذكر التبريزيّ وغيره وعقبة بن كعب مُزَنيّ فهو غيره قطعاً .

(وفى مادة — ع ك ظ — ج ٩ ص ٣٢٧ س ٢١) « ابن الاعرابى

اذا اشتدّ على الرجل السَّفرُ و بعدُ قيل تَنَكَّظَ فاذا التوى عليه امره فقد تعكّظ» وضُبط (و بعدُ) بضم الدال والصواب فتحها مع ضم العين لأنه فعل ماضٍ من البُعد نقيض القُرب وهو معطوف على اشتدّ و به ضُبط فى عبارة القاموس .

(وفى مادة — ج ز ع — ج ٩ ص ٣٩٨) رُوى للبيد

« حُفِرَتْ وزايلها السَّرابُ كأنَّها اجزاع بِيشة أثلها ورُضامها »

ورُوى (حُفِرت) بالراء المهملة وصوابه بالزاى اى سِيقَتْ وحُثَّتْ . وضُبط (رُضام) بضم اوّله والصواب كسره لأنه جمع رَضْمَة والمطّرد فى فَعْلة اذا لم تكن عينها ياءً فِعال بالكسر امّا فُعال بالضم والتخفيف فليس من ابنية جموع التكسير السبعة والعشرين وإنما سُمع فى الفاظ سبق كلامنا عليها فى مادة (ب ر أ) اوّل هذه الرسالة . وقد ضُبط (رِضام) بكسر اوّله فى مادة (ر ض م ج ١٥ ص ١٣٥) إلا انّ (حفزت) ضُبط فيها بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لما قدّمنا .

(وفى مادة — ر ب ع — ج ٩ ص ٤٥٥) رُوى لسُحَيم بن وُثَيل الرِّياحيّ

وما ذا يَدَّرِى الشعراء منّى وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين

وضُبط (وُثَيل) بضم ففتح مصغراً والصواب فتح فكسر كما ضُبط فى آخر مادة (وث ل — ج ١٤ ص ٢٤٨) وقد نصّ فى القاموس على انه كأمير وقال ابن دُرَيد فى كتاب الاشتقاق إنه من الوَثالة وهى الرباحة من قولهم رجل وَثِيل بيّن الوَثالة .

(وفى مادة — ر ى ع — ج ٩ ص ٤٩٨) رُوى للطِرِمّاح

« تَرِيعُ الى صوت المَهيب وتتّقى بذى خُصَل رَوْعاتِ أكْلَفَ مُلْبِدِ »

وضُبط (المهيب) بفتح أوّله والصواب ضمه لأنه اسم فاعل من اهاب بكذا اذا دعاه كما فصّله المؤلف فى موضعه واستشهد عليه بالبيت وعليه شرّاح المعلقات بل هو الألصق بالمعنى لانّ المراد أنّ هــذه الناقة تَريعُ اى تعطف وترجع لصوت راعيها اذا دعاها وصاح بها . امّا المَهيب بالفتح فانه اسم مفعول من هابه اذا خافه ولا يخفى مافيــه من البعد فضلاً عن انّ الرواية بخلافه .

(وفى مادة ــ ق م ع ـــ ج ١٠ ص١٦٩س٢٣) « وقَمِعَت الظبية قَمعاً وتَقَمَّعت لسَــعَتْها القَمَّعةُ ودخلت فى أنفها فحــرّكت رأسها من ذلك » . وضُــبط (القمعة) بتشديد الميم مع أنها رُويت مخفّــفة قبل ذلك بقليل فى قوله « والقَمَعَةُ ذُباب أزرق عظيم يدخــل أُنوف الدوابّ » الخ وهو الصواب على ما فى القاموس وغيره ولا نخاله الاّ خطأً مطبعيًّا بوضع علامة التشديد مكان الفتحة .

(وفى مادة — ن ص ع — ج ١٠ ص ٢٣٣) أنشد لابى زبيد

« والدّارُ إنْ تُنْئِهِمْ عنى فانّ لهم ودّى ونَصْرى اذا أعدآؤهم نَصَعُوا »

ورُوى (تنئهم) هكذا بغير نقط الحرف الثانى والصواب (تُنْئهم) بالنون أى تُبعدهم وهو ظاهر .

(وفى مادة ـــ ح ر ف ـــ ج ١٠ ص٣٨٨) رُوى قول الشاعر

« تخالُ أُذْنَيهِ اذا تَحرّفا خافيةً أو قلمــاً مُحَرّفا »

وكتب المصحّح بالحاشية « قوله اذا تحرّفا الى آخر البيت كذا بالاصل وحرّر الرواية » .

قلنا البيت من شواهد شرح الرضى على الكافية استشهد به على جواز نصب كانّ للجزءين عند أصحاب الفرّآء وروايته له

كانّ أذنيه اذا تشوّفا قادمةً أو قلماً محرّفا

وأورده بهــذه الرواية صاحب العقد الفريد فى باب ما أُدرك على الشعرآء والراغب الاصفهانىّ فى المحاضرات (ج ٢ ص ٣٧٩ من طبعة ١٢٨٧) والمبرّد فى الكامل (ج ٢ ص ٩٤ من طبعة مصر سنة ١٣٠٨) على أنه لحن حيث ذكروا أنّ العُمانىّ [1] دخل على الرشيد فانشده فى وصف فرس (كانّ أذنيه) البيتَ فعلم الناسُ أنه لحَنَ ولم يهتد أحد منهم الى إصلاح البيت غير الرشيد فانه قال قل (تخال أذنيه اذا تشوّفا) .

(١) الذى فى العقد الفريد طبع بولاق (العتابى) والنسخة كثيرة التحريف .

قال المبرّد وصاحب العقد والراجز وإن كان لحن فانه أصاب التشبيه . واعترض ابن السّيد البطليوسيّ في حاشيته على الكامل بان هذا لا يعدّ لحناً والخلاف في ذلك لا موضع لذكره هنا وقد فصّله البغداديّ في خزانته (ج ٤ ص ٢٩٢ من طبعة بولاق) فارجع اليه ان شئت وانما موضع الفائدة منه ان كلّ من روى البيت من أئمة اللغة والادب ومنهم ابن السّيد البطليوسيّ في مسائله روى فيه (اذا تشوّفا) وبه يستقيم المعنى كما لا يخفى . أمّا رواية خافية بدل قادمة فقد تفرّد بها صاحب اللسان ولا إخلال فيها بالمعنى لأن مراد الشاعر تشبيه أذني الفرس اذا رفعهما حال تطلّعه بالريشة أو القلم المحرّف فلا فرق بين أن تكون هذه الريشة من القوادم أو من الخوافي ولعلها رواية أخرى في البيت .

(تتمة) قال العلاّمة البغداديّ « فان قلت كيف أخبر عن الاثنين بالواحد قلتُ إنّ العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتّفاقهما في التسمية يجوز إفراد خبرهما لانّ حكمهما واحد وقد ذكرناه مفصلاً في باب المثنّى » انتهى . وفي شرح التبريزيّ على الحماسة أراد تخال كل واحدة من أذنيه كما قال الآخر * يا ابن التي حُذُنّتاها باع * والحذنتان الأذنان .

بقي هنا ممّا يتعلق بالبيت ما ذكره بعضهم من ان قائله انشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعيّ وقد انكره ابن هشام حيث قال في المغني « وهذا وهم فان أبا عمرو توفي قبل الرشيد » وتعقّبه شرّاحه بانّ هذا لا يصلح تعليلاً للوهم فانّ سبق وفاة أبي عمرو الرشيد لا ينافي حضوره مجلسه ولو غير خليفة الا أن يراد وهو خليفة لأنّ أبا عمرو توفي سنة اربع وخمسين ومائة والرشيد انما ولي الخلافة سنة سبعين ومائة كذا ذكر البغداديّ في خزانته وسكت عنه . والذي يظهر لنا أن الصواب ما ذهب اليه ابن هشام وما تعقبه به شرّاحه لا يستقيم لأنّ ولادة الرشيد كانت في آخر ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائة وقيل في مستهل المحرم سنة تسع واربعين فعلى القول الأول وافتراض اجتماعه بأبي عمرو سنة وفاته يكون سنه اذذاك ثماني سنوات ويُستبعد ما ذكروه على من يكون في هذا السنّ فضلاً عن أن يكون له مجلس يجتمع فيه الشعراء وبحضره مثل أبي عمرو والاصمعيّ .

(وفي مادة — ذرف — ج ١١ ص ٨ س ١٢) « واستذرفَ الشيءَ استقطره واستدرف الضرعُ دعا الى أن يُحلب ويُستقطر قال يصف ضرعا

تستنّج اذا شيجة مستذرف »

ورُوِى (واستدرف الضرع) بالدال المهملة وصوابه بالذال المعجمة وهو ظاهر. ومثله في آخر المادة «والدُّرْفة نبتة» والصواب الذَّرفة بالمعجمة.

(وفي مادة — و ص ف — ج ١١ ص٢٧٢) رُوِى لطرفة بن العبد

«إنى كفانى من أمرٍ هممتُ به جارٌ كجارِ الحُذاقيِّ الذى اتَّصَفا»

وضُبط (كجارٍ) بالتنوين والصواب حذفه للاضافة وإقامة الوزن كما ضُبط في مادة (ح ذ ق — ص ٣٢٤).

(وفي مادة — ح ز ق — ج ١١ ص ٣٣١ س ١١) «الحِزْقُ والحِزْقة الجماعة من الناس والطير وغيرها» الى أن قال «والجمع الخِزَق مثل فِرقة وفِرَق» والصواب (والجمع الحزق) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة.

(وفي مادة — ط ل ق — ج ١٢ ص ٩٦ س ١ — ٢) «ومنه حديث على عليه السلام إنّ الحسَن مِطلاق فلم تزوجوه». هكذا بجزم تزوجوه بلم النافية والسياق لا يقتضيه لأنّ المقام مقام نهى لا نفى. واذا جعلناها (لِمَ) الاستفهاميّة أى بكسر اللام وفتح الميم بقى الاشكال في جزم الفعل بلا موجب نعم قد حكوا حذف النون من الافعال الخمسة تخفيفاً واستشهد عليه ابن هشام في حواشى الالفيّة وابن مالك في شرحه على كافيته بقوله عليه الصلاة والسلام «والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا» والاصل لا تدخلون ولا تؤمنون لانّ لا نافية وهى لا تعمل في الفعل شيئاً الا أنّ أئمة النحو نصّوا على أن ذلك قليل نادر مالم يقترن الفعل بنون الوقاية قال الامام ابن مالك في الكافية

وحذفها في الرفع قبل نِى أنِى   والفكّ والادغام أيضاً ثبتا
ودون نِى في الرفع حذفها حكوا   نثراً ونظماً نادراً وقد رووا
أبيتُ أسرى وتبيتى تدلكى   وجهك بالعنبر والمسك الذكى

ولو ورد في كلام الامام رضى الله عنه لنبهوا عليه ولم يسكتوا عنه شأنهم في كلّ قليل نادر. على أنه لا داعى لمثل هذا التعسّف بعد أن رواه ابن الاثير في النهاية (فلا تزوجوه) بلا الناهية ولا ريب في أن المصنّف نقله عنه فحرّفه النُسّاخ.

(وفي مادة — ع ذ ق — ج ١٢ آخر ص ١٠٩) «وعَذَق الرجل بشرّ يعْذِقُهُ عَذْقاً وسَمَه بالفتح ورماه به». ولا معنى للفتح هنا وانما هو (بالقبيح) قال

في هـذه المادة من القاموس « وفلانا بشرٍّ أو قبيح رماه به » وبهـذا فسّر أيضا في تاج المصادر المحفوظ بدار الكتب الازهرية بالقاهرة . بقي هنا فتح العين من مضارع عذَق مع فتحها في ماضيه وقياس مثله أن يكون حلقيّ العين أو اللام ولم يشذّ الا أبىَ يأبَى وبعض افعال ذكرها المصنّف ليس منها هذا الفعل على أنهم نازعوا فيها كما يعلم من مراجعة مادة (أ ب ى) . وانما أوقع المصحح في هذا تصحيف القبيح (بالفتح) فظنّه نصّا على فتح عين المضارع . والصواب (يَعذِقه) بكسر الذال كنصّ شارح القاموس .

(وفي مادة ـــ ع ر ق ـــ ج ١٢ ص ١٢٠) رُوي لعوف بن الأحوص

« لقيتم من تدرُّئكم علينا وقتل سَراتنا اذات العراقي »

هكذا باثبات ألف قبل (ذات) والصواب حذفها .

(وفي مادة ـــ ع ن ق ـــ ج ١٢ آخر ص ١٤٤) رُوي قول الشاعر

« نطعنهم ما ارتموا حتّى اذا اطّعنوا ضاربَ حتى اذا ما ضاربوا اعتنقا »

قلنا البيت لزُهـير بن أبي سُلمَى في ممدوحه هرِم بن سنان . والصواب في (نطعنهم) يطعنهم بالمثناة التحتيّة أوّله لأن الضـمير فيه للممدوح ويدلّ عليه قوله بعـد ذلك ضارب واعتنق . قال الاعلم الشَّنْتَمَريّ في شرح ديوان زهـير « يقول اذا ارتمى الناس بالنَّبل دخل هو تحت الرمى فجعل يطاعنهـم فاذا تطاعنوا ضاربَ بالسيف فاذا تضاربوا بالسيوف اعتنق قرنه والتزمه يصف أنه يزيد عليهـم في كلّ حال من أحوال الحرب » انتهى .

وفي الوساطة للقاضي الجرجانيّ بعد إيراد بيت زهير ما نصه « قسم البيت على احوال الحرب ومراتب اللقاء ثم ألحق بكلّ قسم ما يليه في المعنى الذي قصـده من تفضيل الممدوح فصار موصولا به مقرونا اليه ونحوه قول عنترة

إنْ يلحقوا أكرر وإنْ يستلحموا أشدد وإنْ نزلوا بضيق أنزل

فهذا كالأول في الصنعة وإن كان الاول أزوج كلّ قسم بقرينه وما هو وفقـه ولم يرض الأوّل الا بأن قسم ثم تقدّم عن كلّ قسم قدَماً وارتفع عليه درجة » انتهى .

وقد أجاد زهير في ترتيب حالات الحرب لأنّ أوّلها التراميّ عند الملاقاة من بعيد ثم المراماة ثم المطاعنة ثم المجالدة ثم المعانقة فذكرها ماوصفته على الترتيب .

(وفي مادة ـــ غ ر ق ـــ ج ١٢ ص ١٧٥) « قال الراجز

أتبعتُهم مقلةً إنسانها غَرِق هل ما أرى تارك للعين إنسانا »

والبيت من البسيط فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز

(وفى مادة — ف ل ق — ج ١٢ ص ١٨٥) رُوى قول الشاعر

« وإن أناها ذو فِلاقٍ وحَشَن   تُعارضُ الكلبَ إذا الكلبُ رَشَنْ »

بالنون فى (أناها) والصواب (أتاها) بالمثنّاة الفوقيّة وهو ظاهر وبه الرواية فى مادة (ح ش ن — ج ١٦ ص ٢٧٤) .

(وفى هذه المادة ص ١٨٦) رُوى لأبى حيّة النّميرىّ

« وقالت إنّها الفَلَقى فأَطلِقْ   على النّقدَ الذى معك الصِّرارا »

بنصب (النقد) والصواب جرّه بعلى وهو ظاهر أيضا .

(وفى مادة — أ ف ل — ج ١٣ ص ١٨) رُوى لأبى زيد

« أبو شتيمين من حَصّاءَ قد أَفِلَتْ   كأنّ أطباءَها فى رُفغها رُقَعُ »

والصواب (أبو زُبَيد) بالباء الموحّدة بعد الزاى تصغير زَبْد بالفتح بمعنى العطاء كما نصّ عليه ابن دُريد فى كتاب الاشتقاق وهو حَرْمَلة الطائىّ والبيت من قصيدة له فى وصف الاسد أنشدها بين يدى سيّدنا عثمان بن عفّان رضى الله عنه وقد وقفت عليها تامّة ولكنّها كثيرة التحريف ولولا ذلك لذكرتها هنا لنُدرة وجودها .

(وفى مادة — ب ز ل — ج ١٣ ص ٥٥) رُوى لزُهَير

« سعى ساعيا غَيظُ بنُ مُرّةَ بعدما   تبزّلَ ما بين العشيرة بالدم »

وضُبط (غيظ) بالرفع والصواب جرّه للاضافة الى الساعيَين وكذلك (ابن) لانه نعت له وبه ضُبط فى مادة (س ع ى — ج ١٩ ص ١٠٨)

(وفى مادة — ب و ل — ج ١٣ ص ٧٩) رُوى لزهير أيضا

« لقد باليتُ مَطعَنَ أمّ أوفى   ولكن أمُّ أوفى لا تبانى »

ورُوى (مطعن) بالطاء المهملة والصواب بالظاء المعجمة أى إنى كرهت سيرها وذهابها يريد فراقها . ورُوى (تبانى) بالنون والصواب تبالى باللام ليصحّ معنى البيت وحسبك قول المؤلف فى تفسيره « باليت كرهت ولا تبالى لا تكره » وهو من أبيات لاميّة قالها زهير فى امرأته أمّ أوفى لمّا ندم على تطليقها أولها

لعَمرُك والخطوب مغيّرات   وفى طول المعاشرة التّقالى

(وفى مادة — ح ث ل — ج ١٣ ص ١٥٠) رُوى لمتمم

« وأرْمُلةٍ تسعى باشعثَ مُحثِلٍ كفرخ الحُبارَى ريشُه قد تصوَّعا »

بضمّ الرآء من (أرملة) والصواب إسكانها وهو ظاهر .

(وفى مادة — ح ف أ ل — ج ١٣ ص ١٦٩ س ١٥) « وهذا كله قول سيبويه وقد تقدم ذكره فى حفل » والصواب (تقدّم) باسقاط السين وهو ظاهر أيضا .

(وفى مادة — ح و ل — ج ١٣) تكرر ذكر (اللبد) مضبوطا بضمّ أوله والصواب كسره

(وفي مادة — خ ي ل — ج ١٣ ص ٢٤٧) رُوى قول الشاعر

« وثالثنا فى الحِلف كل مُهنَّدٍ لِمَا يُرْمَ من صمّ العظام به خالى

ولا وجه لجزم (يُرْمَى) والصواب (لما رِيمَ) وهى رواية علم الدين السخاوىّ فى سفر السعاة والبلوىّ فى ألف باء وهو من رام يروم بُنى على مالم يسمّ فاعله .

(وفى مادة — س ر ل — ج ١٣ ص ٣٥٦) « ويحتجّ على ترك صرفه بقول ابن مقبل

اتى دونها ذَبُّ الرِّياد كأنه فتًى فارسىٌّ فى سراويلِ رامحِ »

ورُسم (أتى)هكذا بغير نقط وكتب المصحّح بالحاشية « تقدم فى ترجمة رود بلفظ يمشى بها وحرّر الرواية » . قلنا صوابه (أتى) بالمثنّاة الفوقيّة ويُروى (يمشّى بها) ويُروى أيضا (يَرُودُ بها) كما أثبته العلاّمة البغداديّ فى خزانته .

بقى هنا ضبطهم (سراويل) مجرورا بالكسرة وجرّ (رامح) للاضافة اليه وهو خطأ من وجهين أمّا الاوّل فلأنّهم استشهدوا بالبيت على منع صرف سراويل كما ترى وروايته بالاضافة لا يظهر بها وجه الاستشهاد . وأمّا الثانى فلأنّه يصف ثورا وحشيا وعبّر عنه بذبّ الرياد والضمير فى دونها يعود لاناثه وشبّه ما على قوائمه من الشعر بالسراويل وهو من لباس الفُرْس ولهذا قال (فتى فارسىّ فى سراويل) وشبّه قرنه بالرُّمح ولهذا قال(رامح) أى ذو رمح فقتى خبر كانّ وفارسى نعت له ورامح نعت ثان له فيكون صواب الرواية فى البيت

فتًى فارسىٌّ فى سراويلَ رامحُ

بجرّ سراويل بالفتحة لكونه ممنوعا من الصرف وبرفع رامح . وقد ضُبط البيت محرّفا

أيضاً فى مادة (ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٧) ومادة (ر و د — ج ٤ ص ١٧٠) ·

(وفى مادة — س ف ل — ج ١٣ ص ٣٥٩) رُوى قول الشاعر

« تَوَا كَلَهَا الأَزْمانُ حتَّى أَجاءَتْهَا الى جَلَدٍ منها قليـل الأَسافِلِ »

وضُبط (أجأتها) باسكان الجيم وفتح الهمزة التى بعدها وهو خطأ بيّن مفسد للمعنى والوزن والصواب (أَجاءَتها) بفتح الجيم واسكان الهمزة أى جئن بها فلمّا عُدِّى الفعل بالهمزة تعدّى للمفعول بلا واسطة ·

(وفى مادة — ط ل ل — ج ١٣ ص ٤٣٣) رُوى لغُوَيَّة بن سُلْمى

« ألاَ نادَتْ أُمامَةُ باحتِمالِ لتحزُنَنى فلابِكِ لاأُبالِى

فسِيرى مابَدا لَكِ أو أَقِيمِى فأيّاما أتيْتِ فمن يقال

وكيف تَرُوعُنِى امرأةٌ بِبَيْنٍ حياتى بعدفارسِ ذى طِلالِ »

وكتب المصحّح بالحاشية « قوله فمن يقال هكذا رسم فى الأصل ولم نعثر عليه فى غير هذا الموضع ولعلّه فمن قالى فليحرّر » · قلنا الأظهر أنّه (فمن تقالِ) بحذف يائه أو (فمن تقالى) باثباتها إلاّ أنّ المنقوص المنوّن اذا وقف عليه ولم يكن منصوبا فالأَولى حذف يائه وهو الموافق أيضاً لما رُسم فى البيت ·

(وفى مادة — ع ى ل — ج ١٣ ص ٥١٦) « ويقال للعائر عاًلك عاليا كقولك لَعاً لك عاليا يدعى له بالاقالة » · ورُوى (العائر) بالهمز وانّما هو (العاثر) بالثاء المثلّثة كما يفهم من سياق العبارة ومن الاستشهاد عليها بقول الشاعر

أخاكَ الذى إن زَلَّتِ النَّعْلُ لم يَقُلْ تَعِسْتَ ولكن قال عاً لك عاليا

(وفى مادة — غ ل ل — ج ١٤ ص ١٥ س ١٤) « والغِلالة شعار يلبس تحت الثوب نه لأَنه يتغالَلُ فيها أى يُدْخل » والصواب (لأنه يتغلّل) وهو ظاهر ·

(وفى مادة — ف ى ل — ج ١٤ ص ٥١) رُوى لطرفة

« يَشُقُّ حَبابَ الماءِ حيزُومُها به كما قَسَمَ التُّرْبَ المُفايِلُ باليَدِ »

ورُوى (به) بتذكير الضمير والبيت فى وصف سفينة يشقّ صدرُها بها الماء فالصواب أن يقال (بها) وبه وردت الرواية فى شروح المعلّقات ·

(وفي مادة — ك ل ل — ج ١٤ ص ١١٦) رُوي قوله

« من كُلِّ محفوفٍ يظلِّ عِصِيِّهِ زَوْجٌ عليه كِلَّةٌ وقِرامُها

بإضافة ظلّ الى العصيّ ورواية (زَوَج) بالتحريك والحاء المهملة وقد أصبح البيت بهذه الرواية من المعمّيات وصوابه

من كلّ محفوف يُظِلُّ عِصِيَّهُ زَوْجٌ عليه كِلَّةٌ وقِرامُها

يعني من كلّ هودج محفوف أي مُغطّى يُظِلّ عيدانه زَوْجٌ بفتح الزاي وإسكان الواو وبالجيم آخره وهو النَّمط يُطرح على الهودج . وبهذه الرواية رُوي البيت في مادّة (ز و ج — ج ٣ ص ١١٨) وهو للبيد .

(وفي مادة — ن ض ل — ج ١٤ ص ١٨٩) رُوي للبيد

« فانتضلنا وابنُ سَلْمى قاعدٌ كَعَتيقِ الطيرُ يُغْضى ويُجَلْ »

وضُبط (الطير) بالرفع والصواب جرّه للإضافة . ورُوي (يُغْضى) بالبناء للمجهول والصواب بناؤه للمعلوم كما رُوي في مادّة (غ ض و — ص ٣٦٤) وفسّره المؤلّف بقوله « يعني يَغْضي الجفون مرّة ويَجْلي مرّة » .

(وفي مادة — و أ ل — ج ١٤ ص ٢٤١) رُوي لأبي ذُؤَيب

« أدانَ وأنباهُ الأوّلُونْ بأنّ المُدانَ مَلِيٌّ وَفِيّ »

ورُوي بتخفيف الهمزة التي بعد الباء من (أنباه) والصواب همزه لتصحيح الوزن لأنّ الهمزة واقعة في موضع الفاء من (فعولن) وحذفها المسمّى بالثَّلم لا يدخل إلاّ في فعولن الواقع أوّل البيت أو الواقع أوّل العجز ولكن على خلاف بينهم في تجويزه .

وضُبط (الأوّلون) بسكون النون وهو مخلّ بالوزن أيضاً لأنّ العروض المقبوضة من المتقارب وهي التي حذفت منها نون فعولن تبقى على (فعولُ) بتحريك اللام فالصواب تحريك النون بالفتح .

وقد وقع لهم مثل هذا في مادة (ب خ خ — ج ٣ ص ٤٨٣) حيث رُوي قول الشاعر

« رَوافِدُهُ أكرمُ الرافداتْ بَخٍ لكَ بَخٍّ لبحرٍ خِضَمّ »

بسكون آخر العروض والصواب تحريكه بالكسر . ومثله ما رُوي للكميت في مادة (ف ر ق — ج ١٢ ص ١٧٩)

وتكسر في الجرّ وأصله ابن فلمّا زيدت فيه الميم أعرب من مكانين . وبعضهم يقتصر في إعرابه على مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم إلاّ أنّه يدع النون مفتوحة على كلّ حال فضمّها هنا خطأ على كلتا اللغتين .

(وفي مادة — س و م — ج ١٥ ص ٢٠٥) « قال الراجز

غلام رماه الله بالحُسْن يافعا   له سيماءٌ لا تَشُقُّ على البصر »

والبيت من الطويل لا من الرجز فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز .

بقي هنا استشهاد المصنّف بالبيت على أنّ (سيماء) بالمدّ لغة في (سيما) بالقصر ولا يخلو هذا الاستشهاد من نظر لأن السيما بالقصر ساكنة الياء وأصلها واو قلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فتقتضي ذلك أن تكون (سيماء) الممدودة ساكنة الياء أيضا وهو مانصّ عليه صاحب القاموس وعليه يكون البيت مكسورا ولا يصحّ وزنه إلاّ بتحريك الياء منها بقبض فعولن (١) كما ضبطت في البيت هنا وفي أمالي القالي (ج ١ ص ٢٤٢) ولم نجد أحداً نصّ على فتح هذه الياء . والذي رواه الجوهري ونقله عنه المصنف بعد سطرين (له سيمياء لا تشقّ على البصر) وهي رواية المبرّد أيضا في كامله (ج ١ ص ١٤) من طبعة مصر سنة ١٣٠٨ الاّ أنّ هذه الرواية لا يصحّ بها الاستشهاد على ما أراده المصنّف ولا يستقيم مراده الاّ بعد الوقوف على نصّ صريح في تحريك الياء من (سيماء) وهو ما لم نقف عليه كما قدّمنا ولا نخال أحداً ذكره والله أعلم .

(تتمة) روى صدر هذا البيت بهذه الرواية المصنّف والجوهري والقالي في أماليه والمبرّد في كامله وأنكرها أبو القاسم عليّ بن حمزة البصريّ فيما كتبه على أوهام المبرّد فقال « سمعت أبا رياش رضي الله عنه يقول لا يروى بيت ابن عنقاء الفزاريّ غلام رماه الله بالحسن الاّ أعمى البصيرة لأنّ الحسن مولود وإنما الرواية بالخير » انتهى .

(وفي مادة — و س م — ج ١٦ ص ١٢٢ س ١٤) « وأرض مَوْسومة أصابها الوَسْميُّ وهو مطر يكون بعد الخَرْفيّ في البرد ثم يتبعه الوَلْيُ في صميم الشتاء ثمّ يتبعه الرَّبْعيّ » . وضُبط (الولي) بفتح فسكون على أنّه مصدر وُلِيَت الارض

---

(١) ويقابله في البيت (له س) وقد يقال كيف يكون ذلك وليس بعد الهاء حرف ساكن يقابل الواو في (فعول) والجواب ان هاء الضمير متى وقعت بين متحركين توصل بعد الضم بالواو وبعد الكسر بالياء على ماهو مقرر في علم التجويد .

أي سُقيت الوَلِيّ . ومقتضى سياق العبارة أن المراد هنا الاسم لا المصدر بدليل ذكر الوسمي وما بعده من أسماء المطر فالصواب أن يقال فيه (الوَلِيّ) على زنة فعيل وهو المطر الذي يلي الوسمي كما يُعلم ذلك من مراجعة مادّة (ول ى) .

(وفي مادة — أ ر ن — ج ١٦ ص ١٥٣) رُوي لطرفة

« أُمُون كألواح الإران نَسأتُها على لاحبٍ كأنه ظهر بُرْجُدِ »

وضُبط (أمون) بضمّ أوّله والصواب فتحه وهو فَعُول بمعنى مفعولة يقال ناقة أَمُون اذا كانت مأمونة العثار والإعياء كما يقال رَكُوب للمركوبة .

(وفي مادة — ح ب ن — ج ١٦ ص ٢٦٠) رُوي لأبي العلاء المعرّي

« يَتَكنّى أبو الوفاء رجال ماعلمتُ الوفاء الاّ طريحا
وأبو جَعْدَةٍ ذُؤَالةُ مَنْ جعدةُ لازال لازما تبريحا
وابنَ عِرْسٍ عرفتُ وابن بَرِيحٍ ثمّ عِرْساً جهامة فبريحا »

ورُوي (جهامة) هكذا بالألف والميم بعد الهاء وهو تحريف من النُسّاخ لا معنى له هنا والصواب (جَهلنّة وبريحا) كما يقتضيه السياق وبه رُوي في لزوم مالا يلزم .

(وفي مادة — س و س ن — ج ١٧ ص ٩٤ س ٩) « السَّوْسَنُ نُبت أعجميّ معرّب الخ » . بضمّ النون من (نبت) والصواب بفتح فسكون كما لا يخفى .

(وفي مادة — ع ر ن — ج ١٧ ص ١٥٥) رُوي لامرئ القيس

« كأنّ ثبيراً في عرانين وَدْقِه من السَّيْل والغُثّاء فَلْكَةُ مِغْزَلِ »

والغثاء ما يحمله السيل من كُناسة العيدان وحُطام النبت يقال بتشديد الثاء وتخفيفها . وقد ضبط في البيت بالأول والمنقول عن ابن النحاس أنّ الوجه ضبطه في هذا البيت بالتخفيف على مافيه من الزحاف وبه جزم أبو العلاء المعرّي في رسالة الغفران فالضبط على هذا مخالف للرواية وإن لم يعدّ خطأً لغويّاً .

بقي الكلام في صنيع المؤلّف في البيت فانّه لفّقه من بيتين لامرئ القيس هما

كأنّ ثبيراً في عرانين وَبْلِه كبير أناس في بِجادٍ مُزَمَّلِ
كأنّ ذُرَى رأس المُجَيْمِرِ غُدْوَةً من السيل والغثاء فلكة مغزل

فجعل عجز الثاني عجزاً للأوّل وروى (ودقه) بدل وبله وانما هو في رواية أخرى للأصمعي نصّها (كأنّ أباناً في أفانين ودقه) . وذكر شرّاح المعلّقات أنّ الأصمعي

كان يروى البيت الثانى (كأنَّ ظَمِيَّةَ المجيمر غـدوة) وبها رواه المؤلف فى مادة (ط م و — ج ١٩ ص ٢٣٩) .

(تتمة) مثل هذا التلفيق من شعر شاعر واحد سائغ للمصنّفين على ماذكروا يفعلونه قصداً لسبب من الاسباب الآتى بيانها . قال العلاّمة البغدادىّ فى شرح شواهد شرح التحفة الوردية لناظمها العلاّمة زين الدين عمر بن الوردى عند الكلام على قول الشاعر

وذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائها وَعَتَكُ البولِ على أنسائها

إنّه من شواهد سيبويه وإنه مركّب من بيتين ثم قال بعد أن أورد الرجز الذى منه البيتان ما نصّه « واعلم أنّ مثل هـذا يقال له تركيب بيت من بيتين وهو شائع عنـد المصنّفين فى الاستشهاد يفعلونه قصداً إما لأنّ المعنى متفرق فى أبيات وإما لأنّ فى أحد المصراعين قلاقة معنى أو لغة وإما لغير ذلك فيختصرونه او ينتخبونه كما فعل سيبويه هنا وكما صنع الجوهرىّ فى قول ابى وجزة ايضا وتبعه الرضى

العاطفون تحينَ مامن عاطفٍ والمُطْعِمون زمانَ أينَ المُطْعِمُ

وكما فعل المبرّد فى شعر الجُمَيْح الأسدىّ وقبل الجوهرىّ وتبعه أكثر النحويين منهم ابن هشام فى المغنى

حاشا أبا ثوبان إنَّ به ضَنًّا على المَلْحاة والشتم

وأصله

حاشا أبا ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببُكْمَةٍ فَدْمِ

عمرو بن عبد الله إنّ به ضَنًّا على الملحاة والشتم

وكما فعل ابن الشجرىّ فى نظم عمر بن أبى ربيعة

وناهدة الثديين قلت لها اتّكى فقالت على اسم الله أمرك طاعة

وأصله

وناهدة الثديين قلت لها اتّكى على الرَّمْل من جَبَّانةٍ لم توسّد (١)

فقالت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ مالم أُعَوَّد

وهو كثير ولو سردته لطال وأورث الملال » انتهى كلام البغدادىّ وقد ذكره أيضا فى خزانته باختلاف يسير (ج ٢ ص ١٥٠) . وأصـل البيت الذى ركّبه الجوهرىّ من

---

(١) الجبانة الصحراء والارض المستوية فى ارتفاع ورواية الجاحظ فى المحاسن والاضـداد (على الرمل من دبموحة لم توسد) وهى الفلاة الواسعة .

قول أبى وجزة على ماذكره المصنف فى مادة (ع ط ف ـــ ج ١١ ص ١٥٦) نقلا عن ابن برّى

العاطفون تَحينَ مامن عاطفٍ والمنعمون يداً اذا ماأنعموا
واللاحقون جفانهم قمعَ الذُرَى والمطعمون زمانَ أين المطعم

ولايخفى مافى قوله (والمنعمون يداً اذا ماأنعموا) من القلق فى المعنى وقد روى المؤلف فى مادة (ح ى ن ـــ ج ١٦ ص ٢٩١) والمُسْبِغون يداً والمعنى عليه ظاهر . وكأنّ الجوهرىّ لم يطّلع على هذه الرواية فحمله مافى الرواية الأولى على هذا التركيب والله أعلم .

(وفى مادة ـــ أ ى ى ـــ ج ١٨ ص ٦٧) رُوِى قول الشاعر

« سقته إياةُ الشمس إلاّ لثاته أُسِفَّ ولم يُكْمَدْ عليه باثمد »

وروى (يكمد) بالمثناة التحتية أوّله مبنيًّا للمجهول و بتقديم الميم على الدال والصواب (تكْدِمْ) بالبناء للمعلوم أى أُسِفَّ باثمد ولم تكدم هى عليه يعنى تعضّ . والبيت من معلّقة طَرَفة بن العبد يصف به ثغر محبوبته فيقول كأنّ الشمس أعارته ضوءها إلاّ لثاته لأنّ نساء العرب كنّ يذررن الاثمد على الشفاه واللثات ليكون ذلك أشدّ للمعان الأسنان . وليس فى البيت رواية أخرى غير ماذكرنا وبها رُوِى فى باب الألف اللّيّنة . وجاء فى شرح القاموس بلفظ (ولم تكرم) وهو تحريف (تكدم) كما لايخفى .

(وفى مادة ـ ب ك ى ـــ ج ١٨ ص ٨٩) رُوِى لبعض نساء العرب فى تأخيذ الرجال

« أُخِّذْتُهُ فى دُبَّاء . مُمَتَّلاءٍ من الماء . مُعَلَّقٍ بترشاء . فلا يزال فى عِشاء . وعينه فى تبكاء » .

ثمّ قال المصنف بعد أن تكلم على كسر أوّل عِشاء وتبكاء « وهذه الأخذة قد يجوز أن تكون كلها شعراً فاذا كان كذلك فهو من منهوك المنسرح وبيته

* صبراً بنى عبد الدار * » .

قلنا وعلى هذا فرواية (فلايزال) باثبات الالف لايستقيم بها الوزن بل ولاالإعراب لأنّ لا هنا جازمة ووزن الموقوف المنهوك من هذا البحر (مستفعلن مفعولات) فالصواب (فلا يَزَلْ فى عِشاء) ويكون وزنه (مفاعلن مفعولات) أى بخبن مستفعلن فيصير

متفعلن فينقل الى مفاعلن ، وقد وقع هذا الخطأ أيضا في مادة (د ب ى — ج ١٨ ص ٢٧٣) .

(تتمة) الأُخذة بضم فسكون رُقية كالسحر زعموا أن نساء العرب كن يصرفن بها أزواجهن عن غيرهن وتطلق أيضا على خرزة كانت تتخذ لذلك والظاهر أن التأخيذ هو ما يسميه عامة المصريين اليوم (بالشبشبة) أو شىء قريب منها . ومن تلك الأخذ قولهن « أخذته بالمطسة بالثوباء والعطسة » وقولهن « يا قبلة اقبليه ويا كرار كريه ويا همرة اهمريه إن أقبل فسريه وإن أدبر فضريه » قال المصنف في مادة (ق ب ل) « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونا لأن العرب تجرى الامثال على ماجاءت به وقد يجوز أن يكون عنى بكرار الكرة فأنث لذلك » .

(وفي مادة — ب ه و — ج ١٨ ص ١٠٦ س ٧) « ومنه قولهم إن المعزى تُبهى ولا تُبنى وهو تفعل من البهو وذلك إنها تصعد على الاخبية » الخ . ورُوى بسكون آخر (تصعد) والصواب ضمه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ث ب و — ج ١٨ ص ١١٦ س ٤) « الثُّبَةُ العُصبة من الفُرسان والجمع ثُباتٍ » بجر (ثبات) والوجه الرفع وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — خ س و — ج ١٨ ص ٢٤٩ س ١٨ — ١٩) « أراد أن هذا لفرس يَعدُو على خمسٍ من الأتُن فيطردها » ورُوى (لفرس) والصواب الفرس بالالف في أوله .

(وفي مادة — دل و — ج ١٨ ص ٢٩١ س ١٣) « والدَّالِيَةُ المَنْجَنُون وقليل المنجنون تُديرها البقرةُ والناعُورة يديرها الماء » . ورُوى (قليل) هكذا بلامين والصواب (قِيلَ) كما لايخفى . ورُوى (تديرَها) بالنصب ولا وجه له وإنما الوجه الرفع لتجرد الفعل من موجبات غيره .

(وفي مادة — د م ى — ج ١٨ ص ٢٩٤) رُوى للامام على بن أبي طالب عليه السلام

« لِمَنْ رايةٌ سوداءُ يخفقِ ظلُّها اذا قيل قَدِّمها حُضَينُ تقدّما

ويوردها للطعن حتى يملها حياض المنايا تقطر الموت والدما»

وروى (خضين) بالصاد المهملة والصواب أنه بالمعجمة كما أورده المؤلف في مادة (ح ض ن — ج ١٦ ص ٢٨٠) واستشهد عليه هناك بالبيتين وذكره صاحب القاموس في هذه المادة أيضا وهو الحضين بن المنذر صاحب راية الامام يوم صفين. وأما الحصين بالمهملة فذاك ابن الحمام المري القائل

تأخرت أستبقي الحياة فلم أجد لنفسي حياة مثل أن أتقدما

فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطر الدما

تفلق هاما من رجال أعزة علينا وهم كانوا أعق وأظلما

وكثيرا ما يقع تصحيف الحضين بن المنذر بالحصين في كتب الادب المطبوعة كالعقد الفريد وغيره لاسيما عند رواية بيتي الامام والظاهر أن منشأ هذا الاشتباه اتفاق الاسمين في الرسم والمقطوعين في البحر والقافية فظنوهما من قصيدة واحدة لشاعر واحد ولم ينتبهوا الى قائل الشعر والمقول فيه فخلطوا بينهما.

(تتمة) هذان البيتان مما ثبت من الشعر للامام عليه السلام ونقل المصنف وصاحب القاموس في مادة (ودق) عن أبي عثمان المازني أنه لم يصح عنه الا قوله

تلكم قريش تمناني لتقتلني فلا وربك ما بروا ولا ظفروا

فان هلكت فرهن ذمتي لهم بذات ودقين لا يعفو لها أثر [1]

وهو وإن صوبه الزمخشري فجمهور أئمة الادب على خلافه وقد كنت عنيت بتحقيق ما ثبت من شعره وما لم يثبت خصوصا ما جاء في الديوان المنسوب اليه ثم بما في العوائق عنه.

(وفي مادة — د و و — ج ١٨ ص ٣٠٦) روى ليزيد بن الحكم

الثقفي في الكلام على ادوى بمعنى أكل الدواية وهي القشرة التي تعلو اللبن والمرق

«بدا منك غش طالما قد كتمته كما كتمت داء ابنها أم مدوي»

ثم قال المصنف «وذلك أن خاطبة من الأعراب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها الى أم الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال أأدوي يا أمي فقالت اللجام معلق بعمود البيت أرادت بذلك كتمان زلة الابن وسوء عادته» انتهى. فتقتضي سياق الكلام

(١) وروى (بذات روقين) والمعنى واحد والمراد الداهية العظيمة.

أن يكون (اللجام) بالجيم لا الحاء المهملة لانها أرادت إظهاره للمرأة أنه صاحب خيل وركوب .

وفى المرصع لابن الاثير ما نصه « أمّ مُدَّوِى يضرب بها المثل لمن يُورِّى بالشئ عن غيره ويكنى به عنه واصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها الى أمّ الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال لامه أدَّوِى فقالت له اللجام معلّق بعمود البيت والسرج فى جانبه فاظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب فكتمت بذلك زلّة ابنها عن الخاطبة » انتهى ومثله فى المزهر للسيوطىّ (ج ١ ص ٢٧٢) من النسخة المطبوعة ببولاق .

(وفى مادة ش ر ى ـ ج ١٩ ص ١٥٨ س ١٧) « وشَرِىَ الفرس فى سيره واستشرى أى لجّ فهو فَرسٌ شَرِىٌّ » . وضبط (فرس) بكسر الراء توهما أنه نعت على فَعِل والصواب فتحها لأن المراد أن الفرس اذا شَرِىَ قيل له شَرِىٌّ فهو منعوت لا نعت .

(وفى مادة ـ ص غ و ـ ج ١٩ ص ١٩٤) روى لذى الرُّمَّة يصف ناقته

« تُصغِى اذا شدَّها بالكَوْرِ جانحةً حتى اذا ما استوى فى غَرْزِها تَثِبُ »

وضُبط (الكَور) بفتح أوّله والمراد به فى البيت الرحل وقد نصّ أئمة اللغة على ضمه اذا كان بهذا المعنى ومنهم المؤلّف فى أول مادة (ك و ر ـ ج ٦ ص ٤٧١) بل نقل عن ابن الاثير أن كثيرا من الناس يخطئون فى فتح الكاف منه .

(وفى مادة ـ ع د و ـ ج ١٩ ص ٢٦١ س ٢٤) « ولم يأت فِعَلٌ صفة الا قومُ عِدًى ومكانٌ سِوًى » الخ والصواب قومٌ بالتنوين كما ضُبط (مكان) لانهما غير مضافين بل ما بعد كلّ واحد منهما نعت له . وبعكسه فى مادة (ح ن ظ ب) « أعدَدْتُ للذئبِ وليْلِ الحارسِ » بتنوين ليل والصواب حذف تنوينه للاضافة وإقامة الوزن . ومثله فى مادة (ر غ غ) « الرَّغيغةُ طعام » وفى (ر ف غ) « دقيقةُ الأرفاغِ ضخمًا ءالرُّكَبْ » بتنوين الرغيغة والدقيقة مع (ال) فى الاولى والاضافة فى الثانية وكلّه ظاهر .

ومثله كثير فى الكتاب نبّهت على بعضه فيما سبق وتركت سائره لظهوره .

(وفى مادة — غ ر و — ج ١٩ ص ٣٥٨) رُوى لخطام الجاشعيّ

« أهل عرفتَ الدار بالغرّيينْ لم يَبْقَ من آيٍ بها يُحلّينْ
غير خِطامٍ ورَمادٍ كِنفَينْ وصاليات ككما يؤَثفَينْ »

ورُوى (خطام) فى البيت بكسر أوّله وبالخاء المعجمة وكتب المصحّح بالحاشية « قوله غير خطام هو هكذا فى الاصل هنا بالخاء المعجمة وكذلك فى مادة ثفى من اللسان وحرر الرواية » .

قلنا الذى نصّ عليه العلامة البغدادىّ فى الخزانة وفى شرحه لشواهد شرح الرضى على الشافية أنه بضمّ الحاء المهملة وهو ما تكسّر من الحطب والمراد به دقّ الشجر الذى قطعوه فظلّلوا به خيامهم .

(وفى مادة — ف ق و — ج ٢٠ ص ٢٠) رُوى لامرئ القيس بن عابس

« أيا تملكُ يا تَمْلِى ذَرِينى وذرى عدلى »

والصواب (عَذْلى) بالذال المعجمة .

(تتمة) هذا البيت أحد أبيات عشرة ساقها المؤلّف فى هذه المادة وأورد ستّة منها فى مادة (د ف ن س — ج ٧ ص ٣٨٨) منسوبة لامرئ القيس بن عابس كما هنا أو للفِنْد الزِمّانيّ فى قول . وقد رأيت البيت منسوبا للرّمّانىّ النحوىّ وممزوجا ببيت آخر فى باب القوّة والركاكة من كتاب البديع لابن منقذ هكذا

أيا تملك يا تملى وذات الطوق والحجل
ذرينى وذرى عذلى فانّ العذل كالقتل

والظاهر أنه رآهما فى بعض النقول منسوبين للزِّمّانِىّ فتصحّف عليه بالرُّمّانىّ فزاد من عنده (النحوىّ) توهّماً أنه الامام المشهور .

(وفى مادة — ف ن ى — ج ٢٠ ص ٢٤ س ١٩) « قال ابن جنّى واحد أفناء الناس فناً ولامه واو لقولهم شجر فنواء اذا اتسعت وانتشرت أغصانها » .

والصواب (شجرة) كما لا يخفى .

(وفى مادة — ق ر و — ج ٢٠ ص ٣٨ س ٢١) « والقارِيةُ والقاراتُ الحاضرة الجامعة » . ورُوى (القارات) بالتاء المبسوطة والصواب أن ترسم مفقودة

لانها تاء القارية بعينها وانما قلبت الياء ألفاً فى لغة طيىء بدليل ما ذكره المصنف فى مادة (ن ص و — ج ٢٠ ص ١٩٩ — ٢٠٠) من أن الناصاة لغة طائية فى الناصية قال وليس لها نظير الا حرفين بادية وباداة وقارية وقاراة وهى الحاضرة .

(وفى مادة — ق ض ى — ج ٢٠ ص ٥٠ س ١٠) «وقضة أيضاً موضع كانت به وقعة تحلاق اللمم» . وضبط (تحلاق) بكسر اوله والصواب فتحه لان المصادر من هذا الوزن لا تكون الا مفتوحة الاول سوى ما نصوا على كسره شذوذاً وليس تحلاق منه وقد ضبطوه فى مادة (ح ل ق) من اللسان والقاموس بالفتح كما ذكرنا . أما ما شذ عن هذه القاعدة فجاء مكسور الاول فهو تلقاء وتبيان وتلفاق وتبكاء وتمشاء وذكر الحريرى فى درة الغواص تنضالا وفى شرحيها للخفاجى والالوسى تشراب . هذا ما وقفت عليه وبعضه حكى فيه الفتح أيضاً غير أن صاحب اللسان نص فى مادة (م ش ى) على أن تمشاء بالكسر لم يجئ الا فى أخذة لبعض نساء العرب وهى التى سبق كلامنا عليها فى مادة (ب ك ى) وصرح بأنه لا يستعمل كذلك الا فيها .

(وفى مادة ق ل و — ج ٢٠ ص ٦١) رُوى لابن مقبل

« كأنَّ نَزْوَ فِراخِ الهامِ بينهُمُ ... نَزْوَ القُلاتِ زَهاها قالُ قالينا »

ورُوى بنصب (نزو) الواقع فى أول العجز على توهم أنه مفعول مطلق لنزو الاول والصواب رفعه على الخبرية لكأن كما يقتضيه المعنى وبه ضُبط فى المخصص (ج ١٣ ص ١٧) .

والظاهر لنا فى معنى البيت أن الناظم يصف قتالا وقع بين فئتين فشبه ضرب الرؤوس بالسيوف وتطايرها بنزو القُلات وهى جمع قُلَة بالتخفيف خشبة نحو ذراع تُنصب وتُضرب بخشبة أخرى أكبر منها يقال لها المِقْلَى والمِقْلاء وقوله زهاها أى ضربها والهاء فيه عائدة على القُلات وقوله قالُ قالينا أراد قلْو قالين أى رمى لاعبين بالقُلَة .

(وفى مادة — ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٥) رُوى للمتلمس لما ألقى صحيفته فى النهر

« ألقيتُها بالثِّنْىِ من جنبِ كافرٍ ... كذلك أقْنُو كلَّ قِطٍّ مُضَلَّلٍ »

وضُبط (مضلل) بفتح اللام أى بصيغة اسم المفعول ولا يخفى أن الذى أوقع فى الضلال هو حامل القط لا القط فالصواب كسرها ليستقيم المعنى وبه ضبطه شيخنا الشنقيطى عند قراءتى عليه كتاب النخلة للسجستانى . على أن البيت رُوى هنا مخروما والذى فى

مادة (ك ف ر — ج ٦ ص ٤٦٣) وألقيتها الخ .

(وفي مادة — ل ذي — ج ٢٠ ص ١١٢) رُوِي للأشهب بن رُمَيْلة

« وإنّ الذي حانت بفَلْج دماؤُهم   همُ القوم كُلَّ القوم يا أمّ خالد »

ورُوِي البيت أيضا في باب الألف الليّنة (ج ٢٠ ص ٣٤٢) بنصب (كلّ) كما هنا ولم يظهر لي وجهه والصواب رفعه على أنه صفة للقوم على مذهب الجمهور أو توكيد له على رأي ابن مالك وبه ضُبط في مادة (ف ل ج — ج ٣ ص ١٧٣) .

(وفي مادة — ل ق ي — ج ٢٠ ص ١٢١) رُوِي قول الشاعر

«ألا حبّذاء من حُبّ عَفراءَ مُلتقى»

بزيادة همزة في آخر حبّذا والصواب حذفها .

(وفي مادة — ن ج و — ج ٢٠ آخر ص ١٧٨) رُوِي لعبيد

« فمَنْ بنجوته كمن يعقوته   والمستكنّ كمن يمشي بقِرْواح »

ورُوِي (يعقوته) بالمثنّاة التحتيّة أوّله والصواب بالموحّدة وهو ظاهر .

(وفي باب الألف الليّنة في الكلام على ذا — ج ٢٠ ص ٣٣٥ س ١٣)

« كما قالوا ذا أخوك وقالوا ذي أختك فكسروا الذال في الأنثى وزادوا مع فتحة الذال في المذكر ألفاً ومع كثرتها للأنثى ياءً » ورُوِي (كثرتها) بالثاء المثلثة والمراد هنا (الكسرة) بالسين أخت الفتحة والضمّة لا نقيض القلّة كما لا يخفى .

(وفي هذا الباب ص ٣٥٦ س ١٢) « فأنت بالخيار إن شئت نصبت بلا تنوين وإن شئت رفعت ونوّنت وفيها لُغاتٌ كثيرة سوى ما ذكرت » الخ .

وضُبط (لغات) بلا تنوين والصواب تنوينه والله أعلم .



تنبيه

جعلنا هـذا القسم الأول من «تصحيح لسان العرب» قاصرا على ماوضعه البحاثة المحقق النابغة المدقق اللغوى الأديب سعادة أحمـد تيمور بك . وسيتلوه عما قريب بعون الله كلما وصلت اليه يدينا من التصحيحات الأخرى التي استدركها نفر من أفاضل الباحثين المعدودين واعلام اللغويين المجتهدين مثل الامام المرحوم الشيخ محمـد محمود الشنقيطى والشيخ حمزة فتح الله والمرحوم الشيخ ابراهيم اليازجي والمرحوم الشيخ محمود مصطفى والشيخ محمد البليبسى اللذين توليا رياسـة التصحيح بمطبعة بولاق الاميرية وغير ذلك من التصحيحات التي يمكننا العثور عليها أو التي يهدينا أهل الفضل اليها . وسندرج ذلك ناسبين كل تصحيح لواضعه

والمسؤول فى وجه الله تعالى أن ينفع بهـذا العمل أهـل الادب وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم انه حسبي ونعم الوكيل

محمد عبد الجواد الاصمعي

